الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية

دراسة عينة من الدول العربية للفترة (2010 – 2020)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطلبة:

- عبد الوهاب ميسة
- محمد إسلام جديدي
- محمد محمودي

إشـراف الدكتور:

– عبدلي عبد القادر

لجنة المناقشة:

اللجنة	الجامعة	الصفة
روضة جديدي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
عبدلي عبد القادر	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
غربي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بالشكر أولا لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة وبكل الاحترام والتقدير نشكر كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "عبد لي عبد القادر" على كل توجيهاته وإرشاداته ونصائحه التي كان لها أثر في هذا العمل،

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

عبد الوهاب، محمد إسلام، محمد

الإهـــداء

إلى أعز وأغلى ما في الوجود إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

وإلى الوالد الكريم أدامه الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم خاصة

وإلى الأستاذ المشرف عبد لي عبد القادر

إل لكل الأساتذة الكرام الذين قدموا لي المساعدة من أجل إنجاز هذا العمل

وإلى كل طلبة تخصص مالية وتجارة دولية دفعة 2023م .

عبد الوهاب، محمد إسلام، محمد

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحديد العلاقة بين التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة بين 2010الى2020 بالتطبيق على عدة دول منها عربية واجنبية ومنها دول نفطية وغير نفطية ولتحقيق اهداف الدراسة تم تحليل بيانات الفترة إحصائيا باستخدام برنامج Stata17، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية وتأثيرها على ميزان المدفوعات حيث تتوجه الدول النفطية على الاعتماد على تنوع في المداخيل عند وقوع أزمات مفاجئة على أسعار المحروقات وغيرها ، من اجل تحقيق توازن على ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، صدمات التجارة الخارجية، الدول النفطية، الغير النفطية، الدول العربية، ميزان المدفوعات.

Summary:

Our study aims to determine the relationship between economic diversification and external trade shocks between 2010 and 2020 by applying to several Arab and foreign countries, including oil and non-oil countries. To achieve the objectives of the study, the data for the period were analysed statistically using the Stata 17 programme. The study concluded that there is a correlation between economic diversification and external trade shocks and their impact on the balance of payments.

Keywords: economic diversification, external trade shocks, oil and non-oil States, Arab States, balance of payments.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: مفاهيم نظرية عامة حول التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية	**07**
المطلب الاول: تنويع الاقتصادي	**07**
أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي	**07**
ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي	**09**
ثالثا: أهمية التنويع الاقتصادي	**14**
المطلب الثاني: صدمات التجارة الخارجية	**16**
أولا: صدمات تجارة الخارجية	**16**
ثانيا: أنواع صدمات التجارة الخارجية	**18**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**30**
المطلب الأول: ملخص دراسات السابقة	**30**
المطلب الثاني: تقاطعات الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	**35**
خلاصة الفصل الأول	**37**

الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية (عينة بعض الدول العربية)	
تمهيد:	39
المبحث الأول: وصف عينة الدراسة	40
المطلب الأول: الدول النفطية	40
أولا: الجزائر نموذجا	40
ثانيا: دولة قطر نموذجا	50
المطلب الثاني: الدول الغير نفطية (المتنوعة اقتصاديا)	55
أولا: دولة الامارات نموذجا	55
ثانيا: المملكة الأردنية نموذجا	62
المبحث الثاني: تقدير أثر التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية على الدول العربية	69
المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج	69
أولا: تحديد متغيرات النموذج والمعطيات المجمعة	69
المطلب الثاني: الدراسة الوصفية وتقدير النموذج	70
أولا: الدراسة الوصفية	70
ثانيا: بناء وتقدير النماذج	71
خلاصة الفصل الثاني	77
خاتمة	79
قائمة المصادر والمراجع	84

فهرس الجداول:

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	صادرات وواردات الجزائر 2010-2020	40
02	احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2010-2020 بالمليار دولار	43
03	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	45
04	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (2010-2017)	47
05	توضح اهم المنتجات الزراعية	49
06	اجمالي صادرات وواردات قطر	50
07	الصناعات التحويلية	51
08	أهم المنتجات الفلاحية	53
09	نزلاء الفنادق وليالي الإقامة من 2010الى2020	54
10	صادرات وواردات غير النفطية لدولة الامارات للفترة 2010 الى2020	55
11	الانتاج الاجمالي لنشاط الصناعة التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	57
12	الصناعات التحويلية	58
13	قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة	58
14	قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة	61
15	الناتج المحلي الإجمالي للملكة الأردنية بالمليار دولار	62
16	نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي للمملكة الأردنية:	62
17	مساحة الأراضي الزراعية (المستغلة) في المملكة (مروية وبعلية) للفترة (2010 – 2020)	64

18	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي حسب القطاعات الفرعية خلال عام 2022	66
19	التطور الصناعي خلال الفترة (2013 _ 2021) بالمليار دينار	67
20	نسبة القطاع الصناعي من النتاج المحلي الإجمالي للسنوات(2010 _ 2020)	67
21	عدد السياح القادمين لمملكة الأردنية بين الفترة (2010 _ 2020)	67
22	الدخل من القطاع السياحي للملكة الأردنية الهاشمية(2010 _ 2020) بالمليار دولار	68
23	نسبة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010 _ 2020)	68
24	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات.	70
25	الدول النفطية	71
26	الدول الغير نفطية	71
27	يوضح الدول النفطية	71
28	الدول الغير نفطية	72
29	يوضح تقدير نموذج الدول النفطية	73
30	تقدير نموذج الدول الغير نفطية	74

فهرس الأشكال:

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	صادرات الجزائر 2010-2020	41
02	واردات الجزائر 2010-2020	42
03	احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2010-2020	44
04	الميزان السياحي خلال الفترة 2000-2019	46
05	يوضح القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية	52
06	يبين قطعان الثروة الحيوانية2020	53
07	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة%	56
08	الانتاج الاجمالي لنشاط الصناعة التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	57
09	تطور ناتج قطاع السياحة، مليار درهم	59
10	تطور المساحات المزروعة المروية والبعلية في الأراضي المرتفعة للسنوات (2008 - 2018)	65

مقدمـــة

يحتل موضوع التنويع الإقتصادي أهمية بالغة ويشكل أحد أهم القضايا التي يتعلق بها مستقبل التنمية المستدامة خصوصا في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، الأمر الذي يجعل هذه الإقتصاديات أكثر عرضة لتأثيرات خارجية مرتبطة بالمورد المعتمد عليه، فبإنخفاض أسعاره مثلا يصبح نقمة لا نعمة وذلك لعدم وجود بديل له مما يترك آثارا وخيمة على كافة الأصعدة.

إن أهم الحلول المطروحة بإلحاح للتخلص من التبعية للمورد الواحد هو تبني إستراتيجية لتنويع الإقتصاد كمنهج متكامل يراعى فيه مبدأ الإستدامة بمعناها الحقيقي والشامل، ويمكن من تشكيل منظومة إقتصادية متوازنة ومتكاملة.

يشكل التنويع الاقتصادي عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية الاقتصادية التي يتحرك فيها البلد نحو هيكل إنتاجي وتجاري أكثر تنوعاً. غالباً ما يرتبط عدم التنوع الاقتصادي بزيادة التعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن تقوض آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

1. المشكلة الرئيسية:

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهي طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية ؟ وما هو واقع ذلك في عينة الدول العربية؟

2. الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

- ✓ ما هو واقع الدول العربية من حيث التنويع الاقتصادي؟
- ✓ ما هي اثار صدمات التجارة الخارجية على الدول العربية المتباينة من حيث التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2010-2020.

3. فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة على تساؤلات السابقة تعتمد الفرضيات الاتية:

- ✓ تختلف اثار صدمات التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول حسب نوع الصدمة التجارية ودرجة تنوع اقتصادها.
- ✓ اثرت صدمات التجارة الخارجية ايجابا على الدول النفطية العربية مقارنة بالدول العربية غير النفطية خلال الفترة 2010-2020 .

4. مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ ارتباط الموضوع بتخصص والرغبة في دراسة موضوع حديث كموضوع التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية.
- ✓ الرغبة في محاولة الاسهام في اثراء رصيد الجامعة بدراسة مختلفة حول موضوع تنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية.

5. اهداف الدراسة واهميتها:

أ- **اهداف الدراسة:** تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة الالمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالتنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية في الدول العربية.
- ✓ ابراز المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي كا سياسة اقتصادية متوازنة تضمن استغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- ✓ يهدف البحث الى معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية وتأثيرها على صادرات الدول العربية.
- ✓ محاولة التمييز بين الدول النفطية والغير النفطية من خلال

ب- **أهمية الدراسة:** تم تناول موضوع التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية نظرا للاعتبارات الاتية:

- ✓ حاجة الدول العربية لتنويع الصادرات وخلق جودة وتنافسية من خلال سياسات التنويع الاقتصادي

- ✓ الفرص والإمكانيات التي يخلقها التنويع الاقتصادي لتعزيز وتقوية الاقتصاد وتنويع الصادرات
- ✓ مناقشة اهم المشاكل او الصدمات التي تعاني منها التجارة الخارجية الدولية
- ✓ سعي الدول العربية تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة عن طريق إيجاد حلول لمشاكلها التجارية بتطبيق سياسات التنويع الاقتصادي.

6. الإطار الزماني:

إن الدراسات الميدانية او ما يسمى بدراسة الحالة، تفرض علينا تحديد الإطار الزمني التي من خلالها سندرس متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة، مع تجديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثم فإنه:

- ✓ زماني: تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 2010 الى 2020، نظرا لتوفر البيانات والاحصائيات خلال تلك الفترة.
- ✓ مكاني: وقد وقع اختيارنا على مجموعة من الدول العربية، وكان اختيارنا تقيدا بعنوان الدراسة المنوط بنا.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية، وقد اعتمدنا على منهجية IMARAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة، تبعا لذلك اعتمدنا على مجموعة من عدة مناهج محلية، أهمها:

أ- المنهج الوصفي:

يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة، حيث حاولنا وصف الأحمراء النظرية المتعلقة بموضوعات التنوع الاقتصادي، وصدمات التجارة الخارجية في الدول العربية وأليات تنميتها، كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسية استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

ب- المنهج التاريخي:

يتعلق تطبيق هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقا لتطور تاريخي عادة ما يركز على الإطار الزماني للدراسة؛ حيث ركزنا على الإسهامات التاريخية في بناء سياسات التنوع الاقتصادي وتفادي صدمات التجارة الخارجية، هذا من جهة الشق النظري؛ أما من شق دراسة الحالة فقد تتبعنا تطور متغيرات الدراسة تاريخيا بدءا بسنة 2010 إلى غاية 2020

ت- المنهج التقويمي:

حيث استخدمنا منهج التقويم لتحديد وتثمين أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن استخدام مؤشر قياس أداء الدول العربية النفطية وغير النفطية في مجال الأنشطة اللوجستية ومدى دقة هذا المؤشر في القياس

ث- المنهج التحليلي:

استعانة بأسلوب دراسة الحالة استخدمنا المنهج التحليلي بهدف قياس العلاقة بين التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية واستعملنا في ذات المنهج أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي وتطبيقها على الدول محل الدراسة.

8. صعوبات الدراسة:

إن عملية الإنشاء لا سيما البحثية منها تكتنفها مصاعب عدة بدءا بطبيعة الموضوع وتشعباته وصولا لتشابك الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك. وما أضاف علينا ضغطاً في إنجاز بحثنا هو التشعب الكبير لموضوع التنوع والصدمات والزامية الحصول على معلومات دقيقة من أجل الاحاطة بالموضوع محل الدراسة، ضيق الوقت شح المراجع والمعلومات

باللغة العربية، وعدم كفاية الموارد والإمكانات، لا سيما عدم التمكن في مجال استخدام برامج القياس المعتمدة كبرامجSTATA 17

التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية في الفترة ما بين 2010 الى2020.

9. محتوى الدراسة:

قسمنا المذكرة إلى فصلين وسم الأول بالإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجيـة، ويندرج تحتـه مبحثين المبحـث الأول تضـمن المفـاهيم النظريـة حـول التنـوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فتضمن الدراسات السابقة.

وخصصنا الفصل الثاني للدراسة التحليلية الذي عالجنا فيها التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجيـة علـى الـدول العربيـة، وقد وصـفنا فـي المبحـث الأول متغيـرات الدراسـة وتطوراتها حيث كان التوع الاقتصادي يؤثر بالإيجاب في الدول العربية مع مراعاة التمييز بين الدول العربية النفطية وغير النفطية أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة الإحصائية وتحديد الطريقة والأدوات، ومجتمع الدراسة وضبطنا فيه المتغيرات والمعطيات المجمعة والاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات؛ كما حاولنا فيه تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج.

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

وصدمات التجارة الخارجية

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد اهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول لتقوية وزيادة الإنتاجية سواءا في المجال الصناعي او الفلاحي او التجاري او الخدماتي حيث يؤدي الى خلق أفكار وفرص كثيرة حيث يعزز من كفاءة وينشط اقتصادات الدول اما عن الصدمات التجارة الخارجية فيمكن القول انه اضطراب او خلل في صادرات او واردات الدول سواءا بالسلب او بالإيجاب يسببه عدة عوامل وتغيرات على مستوى التجارة العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية عامة حول التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية

المطلب الاول: تنويع الاقتصادي

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها الي التنويع ولضبط مفهوم التنويع الاقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي[1]:

يقصد بالتنويع الاقتصادي انه عملية تهدف لتوسيع القاعدة الاقتصادية واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدماتية وبالتالي المساهمة في ايجاد مصادر اخر للدخل

يعرف التنوع الاقتصادي على انه: محاولة ايجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والعمل على الحصول على ايرادات دائمة ومستقلة من خلال التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية[2].

[1] وسام بوسالم. استراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. اطروحة لنيل شهادة ماستر. جامعة جيجل. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية. قسم علوم الاقتصادية. موسم الجامعي 2021/2020، ص21.

[2] وسام بوسالم ، مرجع سبق ذكره، ص 23

كما يعرف ايضا على انه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد او قطاع واحد والقطاعات قليلة جدا كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا

يعرف التنويع الاقتصادي على انه عملية تهدف الي تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد اذ ستؤدي هذه العملية الي فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص أكثر انتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي الي رفع معدلات النمو في الاجل الطويل.

ويعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية مثلى لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الاحادية وذلك من خلال ضمان الاستغلال الامثل لموارد المجتمع

التنويع مسالة اقتصادية الطابع اذ تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد حيث بعد طهور العديد من لازمات في الآونة الاخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واد من صدمات ولتقييم وضعها الاقتصادي وتحليل واقع اقتصادها في الجانب الغير النفطي يستلزم في بداية الامر تتبع الاساس النظري لمفهوم تنويع الاقتصادي

ومن خلال التعاريف السابقة نجد بان سياسات التنويع الاقتصادي تهدف الي تقليل الاعتماد بعينه دون القطاعات الاخرى وخاصة القطاعات الاولية مثل قطاع الزراعة او الاعتماد على مورد واحد من موارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية[1].

[1] ضيف احمد. غزوز احمد. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.العدد19.تاريخ العدد2018.رقم الصفحة 13

ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي:

1. المؤشرات:

هناك العديد من المؤشرات التي توضح عند تطبيقها على أي اقتصاد مدى تحقق التنويع الاقتصادي من عدمه ولكن من باب عدم الاسهاب.

وتجدر الإشارة قبل تناول المؤشرات، إلى التداخل الكبير ما بين هذه المؤشرات؛ أي أن المؤشر الأول متشابك مع المؤشر الثاني وكذلك مع المؤشر الثالث وهكذا بين جميع المؤشرات، وهذا التشابك لا يقلل من اهمية تناول المؤشرات بشكل منفرد وذلك من اجل توضيح مؤشرات التنويع بشكل بارز وكما يلي:

- ✓ مؤشر الملكية ... للدولة أم للقطاع الخاص؟

اي من يملك ملكية وسائل الانتاج وممارسة النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد بشكل عام؟ هل هي الدولة عبر قطاعها العام أم القطاع الخاص عبر الشركات والأفراد، بصرف النظر عن جنسيته؛ وطني أم أجنبي، ونوعيته؛ مباشر أم غير مباشر(محفظي)؟

ونظراً للمميزات التي يتمتع بها القطاع الخاص؛ المتمثلة بالكفاءة وتقليص الهدر وتخصيص الموارد والقدرة على التنقل في الاسواق العالمية بحثاً ورفضه للبيروقراطية وغيرها، التي تجعله يتفوق على الدولة في أداءها فكلما يكون دور القطاع الخاص أكبر من الدولة في الاقتصاد ملكيةً وممارسةً وإدارةً كلما يكون الاقتصاد أكثر تنوعاً والعكس صحيح اي كلما يكون دور الدولة أكبر في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص يكون الاقتصاد أقل تنوعاً.

وتجدر الإشارة إلى إن عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لا يعني غيابها كما يظن البعض بل لابد ان تؤدي دوراً هاماً في مجال مختلف ألا وهو المجال التنظيمي الذي يضع قواعد اللعبة (قواعد لعبة اقتصاد السوق) ويضمن تنفيذها للتغلب على ما يسمى بفشل أو إخفاقات السوق؛ فالتحكيم الخاص بحماية المنتجين والمستهلكين وضمان استمرارية المنافسة بعيداً عن الاحتكار ووضع نظام واضح قابل للتنفيذ لصيانة حقوق الملكية، هذه قواعد تضمن بقاء المنشآت الصغيرة في الاقتصاد. فالدولة بصفة عامة تضع القواعد التي تمنع كبار المنتجين

من الهيمنة على الاقتصاد لكن في بعض الحالات قد لا تكون هذه القواعد كافية، وقد تكون الدولة بحاجة إلى التدخل بتبني سياسات معينة لتطوير صغار المنتجين وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين في الاقتصاد، كأن تساعد الدولة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل أو تشتري منتجاتها او غيرها من السياسات. وسواء وضعت الدولة قواعد اللعبة او تبني السياسات يبقى الشرط الاساسي ألا تتدخل في العملية الانتاجية.

- ✓ مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية ... استقلالية أم تغذية؟

يوضح هذا المؤشر مدى تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال مدى تناسبية القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد، وهذا لا يعني أن تكون القطاعات متساوية من حيث مساهمتها، بقدر ما تعني أن تكون جميع القطاعات فعّالة وفقاً لأهميتها ووزنها في الاقتصاد، وأن تسهم القطاعات القائدة منها في تفعيل القطاعات الاخرى وتنشيطها عبر التشابكات الأمامية والخلفية دون أن تكون قطاعات قائدة [1]مستقلة تعمل بشكل انفرادي دون تغذية للقطاعات الاخرى داخل الاقتصاد الوطني.

إن غياب عامل التغذية ما بين القطاعات الاقتصادية بشكل عام وحضور عامل استقلالية القطاعات القائدة عن القطاعات الأخرى بشكل خاص سيفضي الأمر إلى استمرار ضعف القطاعات الأخرى وربما توقفها، مع ازدهار القطاعات القائدة المستقلة واستمرارها على حساب تراجع القطاعات الاخرى، وهذا ما يعني استمرار احادية الاقتصاد بعيداً عن تنويعه. ومن أجل تنويع الاقتصاد الاحادي لابد من إجراء عملية له تستأصل مرض القطيعة وغياب التغذية بين قطاعاته بشكل عام ومرض استقلالية القطاعات القائدة عن القطاعات الاخرى بشكل خاص، من جسمه.

وعليه فكلما كانت القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها بشكل عام ومغذية بعضها للبعض الآخر وغير مستقلة بل مترابطة خصوصاً ما بين القطاعات القائدة والقطاعات الاخرى كلما يدلل ذلك على انعتاق الاقتصاد من احاديته وأصبح متنوعاً والعكس صحيح

[1] ضيف احمد. غزوز احمد، مرجع سبق ذكره ، ص21.

كما تبين آنفاً، أي كلما كانت القطاعات غير متشابكة وغير مغذية بعضها البعض واستقلالية القطاعات القائدة كلما يدلل ذلك على عدم تنوع الاقتصاد ويصبح احادي الجانب.

✓ مؤشر المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، الايرادات العامة، الصادرات، الاستيرادات) هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، ونشير إلى أبرزها وكما يلي:

أ- الناتج المحلي الاجمالي، يعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، كونه يتكون القطاعات الاقتصادية جميعها الانتاجية والتوزيعية والخدمية، فعندما تتم ملاحظة إن نسبة قطاع معين ترتفع بشكل كبير جداً على حساب بقية النسب فهذا يعني إن الاقتصاد أحادي الجانب والعكس صحيح عندما نلاحظ عدم وجود تباين صارخ بل وجود نسب متقاربه بين مكونات الناتج المحلي الاجمالي فهذا يدل على تنوع الاقتصاد وابتعاده عن الاحادية.

ب- الايرادات العامة، أي كلما تكون إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربة وبعيدة عن الاقتراض والاعانات والاصدار النقدي الجديد كلما يدلل ذلك على تنوع الاقتصاد والعكس صحيح كلما تعتمد الدولة على مورد واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً مع زيادة الاقتراض والاعانات كلما يدلل ذلك على احادية الاقتصاد.

ج- الصادرات، من الممكن معرفة تنوع الاقتصاد من احاديته من خلال الصادرات بنية وحجماً فكلما يكون عدد السلع المصدرة وحجمها أكبر كلما يدلل على تنوع الاقتصاد وبعيد عن الاحادية بقدر حجم الصادرات والعكس ليس شرطاً صحيح إذ ربما يكون الاقتصاد في بعض الأحيان اقتصاد متنوع لكنه يسد الحاجة المحلية فقط دون التصدير أو لا يستطيع منافسة السلع الدولية في اقتصاداتها بفعل قيام هذه الاخيرة بحماية منتوجاتها من المنافسة من خلال الضرائب[1].

[1] _ وسام بوسالم، إستراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لشهادة الماستر في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي جيجل , 2020 _ 2021 ص 13 _ 36

د- الاستيرادات، أي إن حجم أحادية الاقتصاد تعرف بمدى عدد السلع المستوردة وحجمها أي كلما كان حجم وأنواع السلع المستوردة أكبر كلما يدل ذلك على عمق أحادية الاقتصاد بشكل أكبر، والعكس صحيح كلما يكون حجم وعدد السلع المستوردة أقل تكون أحادية الاقتصاد أقل وطأةً والتنويع الاقتصادي أفضل.

أما المؤشرات الأخرى وهي كثيرة جداً لا يمكن تناولها دون المرور بالمؤشرات أعلاه ولذلك لم نذكرها حفاظاً على وضوح المؤشرات اعلاه واستقلاليتها، فعلى سبيل المثال أن الأيدي العاملة يمكن ان تشير إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد بالتنويع الاقتصادي من عدمه لكن لا يمكن تناوله بشكل مستقل ومجرد دون المرور بالمؤشر الأول أو الثاني؛ أي لابد من توضيح توزيع الأيدي العاملة على القطاعين العام والخاص وكذلك على القطاعات الاقتصادية. وكذا الحال بالنسبة لمؤشر الاستثمارات ورأس المال الثابت وغيرها، ولذا تم الاقتصار على أبرز المؤشرات القابلة للاستقلالية والتجريد من المرور بالمؤشرات الاخرى، حتى يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر في حال معرفة تنوع أي اقتصاد.

2. أدوات القياس:

1.2 مؤشر هرفندال – هيرشمان

يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، فهو يعتمد على تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد صمم هذا المؤشر أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، ويعرف هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

h.h : مؤشر هيرفندال- هيرشمان.

n : تمثل عدد النشاطات .

xi : قيمة المتغير في النشاط.

x : قيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك ٍتنوعا كاملا في الاقتصاد إذا كان مساويا للواحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما، وكما تعد القيم المرتفعة للمعامل، أي عندما تكو ن قيمته قريبة للواحد دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات.[1]

2.2 مؤشر أوجيف

ويقيس التنويع الاقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي ... إلخ، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{Ogive index} = \sum (si - 1/n)2\ 1/n\ n\ i=1^{2}$$

حيث:

n : عدد القطاعات في البلد

si : حصة القطاع من النشاط الاقتصادي

حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، مثل معامل هرفندال – هيرشمان، والتي تفضي إلى نفس التفسير.

3.2 معامل التركز concentation

يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويحسب بالصاغة التالية:

$$G = 1 - \sum (x\,k\ - x\,k-1)\ (y\,k\ - y\,k+1)\ n\ \ k=1$$

حيث:

x يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي، (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، و يمثل على المحور الأفقي.

y يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي.

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، منصة شبكة النبأ المعلوماتية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية 2016، ص86.

ثالثا: أهمية التنويع الاقتصادي:

✓ ان اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد اسعارها وخصوصاً النفط في اسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك ان هذه الاخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول[1].

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الاقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية. إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك.

✓ تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص88.

✓ تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا انّ أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد احادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة.

✓ سوء ادارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الامد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الاولى تتمثل بانخفاض اسعار السلع الاجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في اسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.[1]

وعلى هذا الاساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او تفعيل القطاع الزراع مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص88

هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

المطلب الثاني: صدمات التجارة الخارجية

أولا: صدمات تجارة الخارجية

تصدر صدمات تجارة الخارجية عندما تتعرض الاقتصادات لتغيرات مفاجئة في الاسعار او الطلب او العرض على المنتجات والخدمات التي يتم تداولها بين الدول ويمكن ان تسبب هذه الصدمات في الاقتصادات المعنية وتؤثر بشكل خاص على الشركات المتعاملة مع التجارة الدولية.

حاولنا استنباط تعريف للصدمات حيث هي التغيرات الحادة والغير متوقعة على مستويات الصادرات والواردات بين دولة ما وشركائها التجاريين الخارجيين. وتعد هذه الصدمات من الأمور الحساسة والتي يمكن ان تؤثر على اقتصاد الدولة المتأثرة بشكل كبير.

كما تأثر صدمات التجارة الخارجية على دولة بتأثيرها على الصادرات والواردات، والذي يأدي الى تغير في مستوى التجارة الخارجية وفي نسبة الاعتماد على الاستيراد والتصدير في اقتصاد الدولة. ومن الممكن ان تؤدي هذه التغيرات الى تأثير كبير على نمو الاقتصاد والتوظيف والمعيشة بشكل عام في الدولة المتأثرة.

ويمكن أن تنجم هذه الصدمة عن العديد من الأسباب، بما في ذلك التقلبات في الأسعار العالمية للسلع والتغيرات في الطلب العالمي على المنتجات الوطنية، والتدابير التجارية الغير متوقعة يتخذها شريك تجاري خارجي. مثل فرض رسوم جمركية على المنتجات المصدرة او تقييد حرية التجارة بأي طريقة.[1]

حيث لا يوجد تعريف واضح للصدمات التجارة الخارجية ولاكن يمكن القول انه حدوث اضطراب او اختلال او ازمة على مستوى صادرات او واردات دولة معينة، والصدمة تعتبر

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص88

ازمة لدولة ما في حين اخر لا تعتبر ازمة بل تعد فائض على الدولة وسنذكر بعض التعريفات للازمات.

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة كنتيجة مباشرة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية السريعة والمتلاحقة والتي تعمل في إطارها المنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، الأمر الذي يترتب عليه حدوث أزمات تفرض على المنظمات إدارتها بكفاءة وفعالية وبهدف الحد من نتائجها السلبية والاستفادة من نتائجها الإيجابية.

وفيما يلي مجموعة من التعريفات منها:

وتعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الأزمة.

وفي تعريف آخر فإن الأزمة: هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد – تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة.

وتعد الأزمة بمثابة خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالبا بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري.

وقد عرفها Mitroff[1] بأن الأزمة هي العملية التي تتضمن خمس مراحل أساسية، هي اكتشاف إشارات الإنذار المبكر والاستعداد والتأهب للوقاية من الأزمة واحتواء الخطر والتقليل من الآثار السلبية، وزيادة لإيجابيات، واستعادة النشاط وفي النهاية التعلم، واكتساب الخبرة.

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص92

بينما تعرف الأزمة في قاموس Webster[1] بأنها موقف يمثل نقطة تحول نحو الأسوأ أو الأفضل، وهذا الموقف يواجه الدول والأفراد والجماعات والمنظمات بمختلف أنواعها.

والأزمة حقيقة من حقائق الحياه الثابتة، وتحظي التحديات الداخلية والتحديات الخارجية باهتمام الأنظمة الحاكمة التي تعمل جاهدة على إدارة الأزمات التي تنشأ عن التهديدات والتحديات إدارة ناجحة تنتهي إلى تجنبها أو حلها أو التخفيف من نتائجها[2].

ثانيا: أنواع صدمات التجارة الخارجية

1. علاقة سعر الصرف بصدمات التجارة الخارجية:

علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في دائرة النشاط الاقتصادي، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فهي تساهم مع نظيرتها من القطاعات الأخرى في زيادة الدخل الوطني من أجل رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية لأي بلد، وبالتالي فهي قناة لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني ومصدر للعملة الصعبة. لقد اختلف علماء الاقتصاد حول تعريفهم للتجارة الخارجية، وذلك للتباين الحاصل في مضمونها والصور التي تتألف منها، وننوه إلى أن البعض يفرق بين مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية، حيث يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى، بينما الثاني يشير إلى نظرية شمولية، بمعنى مجمل العلاقات التي تنمو بين دول العالم كما فرق البعض بين مصطلح "التجارة الخارجية بمعناها الضيق (التجارة الخارجية وبمعناها الواسع (التجارة الدولية) فالأول يعني كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (السلع والخدمات) وكذلك رأس المال الذي ينتقل إما على شكل استثمار مباشر، وإما ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى، سواء كان ذلك لمقابلة استثمار حقيقي جديد أو لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري ، في حين الثاني يبقي

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره ، ص93.

[2] سامح احمد زكى الحفنى بحث بعنوان إدارة الازمات، ، ص4_5

على الأول ويضيف له الهجرة الدولية أي انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة، والحركة الدولية لرؤوس الأموال.[1]

1.1 آثار سعر الصرف على الميزان التجاري:

إن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد على الحساب الجاري، فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خصوصا وفي بحث الآثار المتوقعة من تخفيض سعر الصرف على الحساب الجاري بميزان المدفوعات، استخدم مدخلان مختلفان مدخل المرونات ظهر هذا المدخل خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين وينسب إلى روبنسون وقد سمي تدعم بما بشرط مارشال – لينر أو نظرية المرونات الحرجة. يركز هذا المدخل على دور سياسة سعر الصرف كمدخل ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري، إذ يعتبره هذا المدخل أهم عنصر في علاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات، ويرتبط هذا الفهم بالرؤية الكلاسيكية التجارة الخارجية. يعتمد مدخل المرونات على الفرضيات التالية:

- ✓ يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة. عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطيه تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا. غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.

[1] مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (دراسة اقتصادية)، عدد 3، تونس، 2010، ص24

✓ استقرار سوق الصرف الأجنبي نظرا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة الاعتماد على المرونة السعرية كمتغير حاسم في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره[1].

✓ إن مدخل المرونات تحت هذه الفرضيات يعتبر نموذجا للميزان التجاري، وعليه فإن العجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات، والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات بالقدر الكافي لاستعادة التساوي بينهما وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2. تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل، وفي حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

[1] مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 3، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016) تاريخ النشر 2018/12/12 ص123_124.

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنها للزيادة الفعلية في الأسعار.

3. تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية في ظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع. أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما ال يؤدي إلى ارتفاع قيمتها أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات ،التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدال من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات. [1]

4. السياسات التجارية وعوائق التجارة:

عندما نتكلم عن التجارة الخارجية فنحن بصدد الحديث عن عالقات اقتصادية تبادلية بين الدول انطلاقا من المستوى المحلي وصول إلى المستويات الخارجية أو الأجنبية، والعالقات أو التعاملات الاقتصادية الدولية تبين لنا حركة السلع والخدمات بين الداخل والخارج

[1] مجلة البشائر الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص126

والعكس، وبالتالي ينبغي التمييز بين الدول المتقدمة ذات مستويات التطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، نظرا لقدرتها على الإنتاج حيث تستفيد من القدرة على التحكم في وسائل وموارد العملية الإنتاجية، على عكس الدول النامية التي ال تملك القدرة على التحكم في الإنتاج ووسائله، لذلك فهي تسعى للاستفادة من مزايا التبادل بالتحكم فيه، وللوصول لما حققته الدول المتقدمة ذات الرغبة الدائمة في الحصول على موارد الدول النامية، تقوم هذه الأخيرة بتقييد وحماية التجار ة وفق سياسات تجارية مختلفة من حيث الأدوات ونتائج تطيقها.

وتضع الحكومات أنظمة مختلفة للتعامل مع التجارة الخارجية بهدف تحديدها وتوجيهها نحو أهداف تخدم الدولة من عدة جوانب، والدول المتقدمة تختلف في تعاملها مع التجارة الخارجية عن الدول النامية، حيث تهدف المتقدمة منها باستخدام السياسات إلى تحقيق مكاسب سياسية إضافة إلى السياسات الاقتصادية وتحقيق الأرباح، زيادة الناتج القومي وتقليل العجز في ميزان مدفوعاتها، في حين تركز الدول النامية بشكل عام على إزالة الاختلالات الاقتصادية بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي لديه.

كما تختلف صور تدخل الدول في التجارة الخارجية، فهناك أساليب وأشكال تتبعها الدول في طريقة تنظيم التجارة الخارجية وتشكل في النهاية العلاقة بين الصادرات والواردات، كما تختلف درجات التدخل حسب ظروف تلك الدول الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فقد تمر الدولة بأزمات اقتصادية وسياسية مع بعض الدول الأمر الذي يجعلها تتخذ سياسات تقشفية أو إعادة الهيكلة في خططها بتنفيذ برامج إصلاحية تجاه الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تنتهجها.

وقد تكون للظروف المحيطة بالدولة أو الظروف الداخلية دورا في تحديد شكل الخطط والبرامج المتخذة من طرف الدولة، وعليه فالتعامل مع التجارة الخارجية يقع ضمن منظومة ضوابط وقيود منها الداخلية الخاصة بالدول ذاتها ومنها الخارجية تفرض على الدولة، وتؤثر

على مستوى التعامل التجاري الخارجي للدولة، وتبقى طبيعة النظام الاقتصادي محددا رئيسيا للسياسة التجارية وحجم التبادلات التجارية الخارجية.[1].

5. آثار كورونا على التجارة الخارجية والحالات الاجتماعية:

ان منظمة التعاون السلمي التي أبلغت جميع الأعضاء تقريبا غير المحصنة ضد وجات الصدمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه كما هو الوضع غي العديد من البلدان الأخرى حول العالم شاهدت الدول الأعضاء الاثار الاجتماعية السلبية المفروضة بهذا الفيروس على الاقتصاديات ومجتمعاتها اول الاثار تتمثل في:

1.5 المالية والتجارة:

أ- التدفقات التجارية:

أظهرت التجارة الدولية تباطؤ فعليا مسبق معا التوترات التجارية المستمرة بين الاقتصاديات الكبرى وبهذا لم يكن من المتوقع ان تعرف نمو في عام 2020 لاكن بعد جائحة كوفيد2019 من التوقع ان تنخفض التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13%و32%عام 2020.

وذلك بناء يتوقع تخفيض في تجارة البضائع بنسبة9.12% في عام 2020 يليها انتعاش قوي بنسبة 3.21% وذلك تقريبا التجارة كنتيجة WTO فيه قبل الوباء.

للتحقق في الاثار المحتملة على قطاع التجارة لدول أعضاء في منظمة التعاون السلمي يتركزه مقدار كبير على المنتجات الأساسية القائمة على السلع الأساسية لذلك فان الانخفاض الحاد في أسعار السلع سيؤثر بشكل كبير على التجارة مع بقية العالم استناد الى مستويات الحالية لأسعار السلع التي ابلغ عنها صندوق النقد الدولي.

ووفقا لذلك تم انشاء ثلاثة سيناريوهات بديلة بنسبة للسيناريو الأول فهو متفائل التعاون الإسلامي مع العالم يختلف باختلاف بارز مع مقارنته بتجارتها البينية ففي حين ان41%

[1] سعيد أحسن، مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة-2 كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، أولى مستر اقتصاد دولي،2020/2019.ص18_19

من صادراتها الى العالم كانت من الوقود المعدني على مدى5سنوات الماضية بلغت هذه الحصة 15% فقط في تجارتها البينية لذلك فكون انخفاض أسعار السلع يؤثر على توزيع التجارة.

ب- العمالة:

ازمة كوفيد19 اثرت تأثير كبير في جميع جوانب الحياة وفي محاولة التصدي للازمة تقع حتما على الصحة العامة ومن المتوقع ان تؤدي التدبير الوقائية المتمثلة في عمليات الالقاء الشامل الى تخفيض ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة فقد أصدرت منظمة العمل الدولية ثالث تقرير لتقييم اثر الوباء على العالم بشكل منتظم، وتشير التقديرات الأولية لمنظمة العمل العالمية الى ارتفاع المعدل العالمي للبطالة بمقدار13مليون شخص وأشارت التقديرات العالمية الثانية لمنظمة العمل الدولية الى ان سعات العمل ستنخفض بنسبة 7.6% في الربع الثاني من عام 2020 وهو ما يعادل 135 مليون عامل بدوام كامل، مع خسارة العمال مالا يصل الى 4.3 تريليون دولار امريكي من الدخل بحلول نهاية عام 2020.

وفي تقريرها النهائي من المتوقع ان تنخفض ساعات العمل العالمية بنسبة5.10%في الربع الثاني 2020 وهو ما يعادل 305 مليون وضيفة بدوام كامل ما يشكل تراجعا كبيرا لتقدير المنظمة العمل الدولية يبلغ تقدير الربح الأول انخفاض ساعات العمل العالمية 195 مليون خلال 29افريل 2020 5.4% حوالي 130مليون وضيفة بدوام كامل في حين ان الملايين من العمال معرضون للتسريح من العمل.

ت- السياحة والنقل:

تعتبر السياحة الدولية أحد اهم الأنشطة الاقتصادية ومصدر هاما للإيرادات العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل في العديد من البلدان اذ يتم انتاج حوالي10% من الناتج الإجمالي في العالم كما يخلق قطاع السياحة وظيفة من بين كل 4 وظائف جديدة وفي عام 2019 شكلت السياحة الدولية 8% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي ووفرت فرص عمل لأكثر من 45مليون شخص.

أدى الإعلان على جائحة كوفيد 19 يوم11مارس2020 من قبل منظمة الصحة العالمية الى موجة تدابير فرض القيود على السفر بأشكال وكثافة مختلفة وضعت هذا القطاع في موقف صعب وفقا لمنظمة السياحة واعتبار من 28افريل 2020 من بين 217 وجهة حول العالم أغلقت 45% حدودها كليا منعت 18% دخول مسافرين من دول محدودة، طبقت 7% إجراءات مختلفة مثل الحجر الصحي او العزل لمدة14 يوم.[1]

6. الاختلال التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات وأسبابه:

1.6 التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

من خلال الوثيقة المحاسبية لميزان المدفوعات يتبين أن هذا الأخير حتما سيكون متوازنا، وهو ما يتطابق مع قاعدة القيد المزدوج والتي تنص على تعادل مجموع الأصول مع مجموع الخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ.

ويؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن المقصود بالتوازن هو التوازن الاقتصادي، حيث يستدل عليه بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين لبعض الحسابات أو العمليات أو الموازين الفرعية المكونة لميزان المدفوعات. فإذا كانت متساوية يعني ذلك أن الميزان في حالة توازن، أما إذا حدث العكس فمعناه أن الميزان في حالة اختلال اقتصادي وبالرغم من أن التوازن الاقتصادي يعتبر حالة نظرية قلما تتحقق، إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه، كونه يعطي مؤشرات عن الانحراف الاقتصادي للدولة، وأسبابه، وكيفية معالجته.

وعلى العموم هناك نوعان من العمليات التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي كالآتي:

العمليات المستقلة (التلقائية، الذاتية): ويقصد بها تلك العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وهي ذات طبيعة اقتصادية بحتة، بحيث يرجع سبب

[1] فراحتيه ربح، مذكرة بعنوان تأثير جائحة كورونا على تمويل التجارة الخارجية جامعة محمد بوضياف "المسيلة "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص علوم تجارية، ص48.

إتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة ويشمل هذا النوع من المعاملات البنود الآتية:

- ✓ جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة: حيث يقوم المصدرون والمستوردون بعمليات التصدير والاستيراد بقصد الاستفادة من الفروق في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين.[1]
- ✓ التحويلات من جانب واحد: تؤدي هذه التحويلات إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخول بين المقيمين في دولة ما وباقي الدول.
- ✓ حركة رؤوس الأموال الخاصة: وتتجه في الغالب نحو الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة، أو لغرض الدخول في مشروعات مشتركة.
- ✓ بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتحرك بهدف المضاربة، إما هروبا من عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، أو بهدف الاستفادة من فروق العملات.

العمليات الاقتصادية الموازنة (التعويضية): وهي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات (فائض أو عجز)، ويكون الغرض منها تعويض الفارق بين الجانب الدائن والجانب المدين، وتشتمل تلك العمليات على ما يلي:

- ✓ حركة رؤوس الأموال في شكل قروض.
- ✓ حركة الذهب للأغراض النقدية.
- ✓ التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.

ويكون الاختلال في إحدى الشكلين الآتيين:

[1] تجاني محمد العيد، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ص من78-79

✓ في شكل فائض، وهذا في الحالة التي يكون فيها الجانب الدائن للعمليات المستقلة (عمليات الحساب الجاري +عمليات حساب رأس المال طويلة الأجل وقصيرة الأجل بغرض المضاربة) أكبر من الجانب المدين لنفس الحساب.

✓ في شكل عجز، وذلك في الحالة التي يكون فيها الجانب المدين للعمليات المستقلة أكبر من الجانب الدائن له.

1. **أنواع وأسباب الاختلال:**

يطرح كل نوع من أنواع الاختلالات سبب يتعلق به، وفي هذا المطلب نقوم بالتعرف على كافة أنواع الاختلالات، والأسباب الناجمة عنها

1.2 أنواع الاختلال

بتفاوت اختلال ميزان المدفوعات من دولة لأخرى، وذلك بحسب حجمه ومدته، والظروف الخاصة بكل دولة، وعلى العموم هناك عدة أنواع نذكر أهمها فيما يلي:

أ – الاختلال العارض: ويقصد به ذلك الاختلال الذي لا يمكن التنبؤ بوقوعه، ويأتي نتيجة لعوامل دائمة وغير منتظمة، وبالتالي فإن حدوثه يكون طارئ، وتأثيره مؤقتا، ويمكن لهذا النوع أن يظهر في 2شكل فائض في ميزان المدفوعات في سنة معينة، ثم عجز في السنة الموالية .

ب – الاختلال الموسمي: يحدث هذا النوع في مواسم معينة، كما يرتبط أساسا بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، ويزداد احتمال حدوثه كلما كانت المدة أقل ما يمكن، ويختفي هذا النوع من الاختلالات مجرد انتهاء الموسم الذي ارتبط به في البداية

ج – الاختلال الدوري: يحدث هذا النوع خاصة في الدول التي تأخذ بنظام آليات السوق، حيث يتعرض اقتصادها للدورات الاقتصادية، ففي حالة الرخاء يحدث العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبالمقابل تزداد قيمة الواردات بزيادة الدخل، أما في حالة الكساد أو الانكماش فإنه يحصل الفائض بتراجع قيمة الواردات تبعا

لانخفاض الدخل، وذلك مقابل زيادة قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية .كما يمكن أن يتجه هذا الاختلال إلى الدول الخارجية خاصة إذا كانت الدولة ذات مكانة في الاقتصاد الدولي .

د- الاختلال الهيكلي : ويكون ناتج عن حدوث وفرة أو ندرة في عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى التغير الذي قد يحصل للإنتاج الفني في دولة ما، لدرجة تأثير تلك العوامل في حجم تجارتها بينها وبين بقية الدول التي تربطها معها علاقات تجارية، وخاصة إذا في ظل التقدم التكنولوجي الذي أصبح يتطور بشكل سريع ولغير صالح الدول النامية، ومن بين مظاهر هذا الاتجاه أن تستغني بعض الدول المتقدمة عن بعض المواد الخام واستبدالها ببدائل صناعية ، كاستخدام الألياف الصناعية محل الألياف الطبيعية في صناعة الأقمشة ، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على الخامات الطبيعية التي تنتجها الدول النامية

في وقت لم يقابله تراجع في طلب هذه الأخيرة على المنتجات الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة مما يعنيه من أثار سلبية على الموازين الخارجية للدول النامية[1].

2.2 أسباب الاختلال

وتعكس أنواع الاختلالات التي يمكن أن تتعرض مختلف دول العالم أسباب عدة نذكر منها ما يلي :

أ- **عوامل لا يمكن التنبؤ بها :** ويقصد من ذلك أن ترجع أسباب اختلال ميزان المدفوعات إلى العوامل المفاجئة مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج مثلا عن الكوارث الطبيعية، أو أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر في حجم التبادل بين الدول، وهذا بالإضافة إلى ما يمكن بتركه التدهور المفاجئ لنسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات ، إلى جانب تلك الأسباب هناك أيضا الظروف والعوامل السياسية التي لا تقل شأنا عن الأسباب الأخرى ، ومنها الحروب وما

[1] نجاني محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 81

ينجم عنها من زيادة في الطلب عن المواد الأولية والأسلحة المختلفة، كل هذه الأسباب يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على ميزان المدفوعات لأي دولة ما .

ب- **عوامل يمكن التنبؤ بها:** ونعني من خلالها حالات التضخم والانكماش التي قد تحل باقتصاد ما، حيث يؤدي التضخم إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور النقدية مما يؤدي إلى توليد طلب متزايد على الواردات، وامتصاص جزء مهما من منتجات التصدير وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ومن ثمة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة مدفوعات تلك الدولة مقابل محاصيلها .

ج- **إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** إذ تتطلب برامج التنمية استيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض القصيرة الأجل وبعقود مسبقة، مما يزيد من مرفوعاتها، ومساهمتها في حدوث اختلال الحساب الرأسمالي وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها تلك الدولة .

د- سعر الصرف الأجنبي: يتوقف سعر الصرف الأجنبي على سعر الصرف السائد في السوق المحلية، فإذا كان هذا الأخير أعلى من سعر الصرف الأجنبي يؤدي ذلك إلى تكون أسعار السلع المحلية أعلى من مثيلتها الأجنبية، مما ينتج عنه تراجع في الطلب على السلع المحلية محليا وخارجيا،وينعكس ذلك بالسلب على ميزان المدفوعات، أما في حالة العكس ، أي أن يكون سعر الصرف المحلي أقل من سعر الصرف الأجنبي فإن ذلك يعني انخفاض في أسعار السلع المحلية مقابل الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها محليا ودوليا، ومن ثمة حدوث فائض في ميزان المدفوعات[1].

[1] تجاني محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 82

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: ملخص دراسات السابقة

✓ دراسة أ.د./ فطيمة بن عبد العزيز مقال بعنوان " **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)** " تهدف هذه الدراسة الى إبراز ضرورة التنويع الاقتصادي والكف عن الاعتماد على صادرات النفط والغاز من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي، مع إمكانية ولوج الأسواق الدولية للصادرات خارج المحروقات. كما يتطلب التنويع الاقتصادي التحول من نموذج النمو القائم على المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات والدخل الى نموذج القائم على تنمية متوازنة. وهذا لا يعني أن نقلل الاعتماد على المحروقات، بإيقاف الموارد الطاقوية، إذا لابد من مواصلة تطوير ضمان الامن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية والطاقات المتجددة. لان القطاع الطاقوي هو قاطرة التنويع الاقتصادي للاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر.

✓ دراسة (زلاطو نعيمة، سداوي نورة) مقال بعنوان" **أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصادي الجزائري** "بينت لنا هذه الدراسة انا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد عوامل نجاح الدول المتقدمة في تحقيق تنوع اقتصادي. كما تظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. كما تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه من منتجات. وخدمات مختلفة على مستوى كافة القطاعات سعيا منها تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة وتنويع النسيج الصناعي ، حيث ساهمة هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة .لذا فإن لها دور كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.

✓ مذكرة من أمانة الاونكتاد "**بعنوان أفاق القدرة على تحمل صدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في تجارة وتنمية**" أوضحت لنا هذه الدراسة أن تراجع النمو العالمي تراجعاً كبيراً بعد الأزمة المالية العالمية، لا سيما في البلدان المتقدمة. وبيَّنت الأزمة مدى قوة العلاقات الاقتصادية بين مختلف البلدان والمناطق؛ وبينت مدى تأثر البلدان النامية بالصدمات الخارجية حيث كلما أستمر تعرض البلدان للصدمات كلما زادا تأثر حجم التجارة وأسعارها، كما تنتج هاته الصدمات في الدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كحالات الانكماش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مما تأدي الى تقلص حاد في الطلب العالمي، ويتم تقييم أثر الصدمات التجارية الخارجية على أساس تراجع حجم الصادرات والتغير في معدلات التبادل التجاري ، الى ان هناك سياسات للحد من التعرض من الصدمات المالية الخارجية والتخفيف من أثرها المحلي . وتشمل هذه السياسات تجميع احتياطات من العملات الأجنبية وتقليص نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي، وإدارة التدفقات المالية، وتطوير الأسواق المحلية للدين، وتوسيع قاعدة المستثمرين. بيد أن من شأن الترتيبات المتعددة الأطراف والقواعد التنظيمية المالية المنسقة دوليا أن تساهم إسهاما كبيرا في منع الصدمات المالية.

✓ دراسة تقرير من إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية صادرة عن الاونكتاد بعنوان " **أثر وباء فيروس كورونا covid19على التجارة العالمية**" بينا لنا هذا التقرير مدى تأثر التجارة العالمية وسلاسل التوريد والامداد وحدوث شلل كبير في شتى مجالات الاقتصاد والتجارة بسبب الوباء حيث تأثرت البلدان التي انتشر بها الوباء بكثرة كالصين التي تراجعة نسبة صادراتها الى 50 مليار دولار عبر سلاسل القيمة العالمية بغض النظر على حالات الإفلاس التي شملت المؤسسات الخاصة و العامة ، حيث لاحظت الصين في هذه الفترة تراجع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى 2.2% في عام 2020 وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى عمليات الإغلاق والقيود واسعة النطاق المفروضة على حركة المواطنين التي تم إجراؤها لمنع انتشار فبروس كوفيد-19 في ذلك العام.

✓ دراسة هير فندال– هيرشمان **لقياس مؤشر التنوع الاقتصادي للفترة 2017/2011 مقال بعنوان "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي"** تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على معامل هير فندال– هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي: الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الأحفورية ك الاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.

✓ دراسة سليل إبراهيم مقال بعنوان" **منظمة التجارة تحظر من إقبال على ركود عالمي وسط أزمات متعددة وصدمات خارجية متزامنة(2022)**"تهدف هذه المقالة الى التحذير من التداعيات ما بعد وباء كورونا و أيضا وقد سمي بالركود العالمي حيث كانت الوقعات تشير الى انتعاش الاقتصاد العالمي ولكن الصدمات المتتابعة التي ظهرت ما بعد الوباء كارتفاع الأسعار وأيضا ارتفاع في تكاليف النقل الدولي وسلاسل الإمداد بغض النظر عن الحرب الروسية الأوكرانية التي زعزعت كل الأفكار و الأساليب التي كان من المتوقع تطبيقها للخروج من الازمة و أيضا ورطة البنوك المركزية التي لا حول لها ولا قوة الا زيادة أسعار الفائدة والذي يؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول النامية وهدفت هذه المقالة الى التركيز على أسباب و المشاكل التجارية الخارجية و اثرها على الاقتصاد العالمي و حركة التجارة حيث اتبعت المنهج الوصفي في وصف حالة التجارة الخارجية العالمية و الى ان التجارة الخارجية تعاني حاليا من نقص سلاسل الامداد و أيضا ارتفاع تكاليف النقل الدولي و الأوبئة و الحروب كالحرب الروسية الأوكرانية .

✓ دراسة من مجلة ايلاف المغرب بعنوان" **التغيرات في أسعار النفط وتأثيرها على التجارة الخارجية(2020)**"تطرقت هاته الدراسة الى تذبذب أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والتجارة وكذا أيضا تلاعبها بأسعار الصرف الدولية حيث عرفت انخفاض كبير في فترات وصعود في فترات متباينة مما يؤثر سلبا على صادرات وإرادات بعض الدول وأيضا الدخول في مرحلة عدم التأكد منه بسبب ما يعرف بالثقة في تحسين مستويات الناتج المحلي العالمي لكن الواقع يقول عكس ذلك أي ان كل الدول سواء مصدرين او مستوردين سيتأثرون كثيرا بدلا عن انخفاض المزايا التنافسية بينهم. حيث اتبع المنهج الوصفي في شرح تأثير الانخفاض وصعود سعر نفط الخام وكيف يضر بالتجارة الخارجية للدول وكتوحيد سعر او حل الخلافات بين الدول المصدرة للبترول او رفع الحظر على البعض الاخر او تقليل الدول المستوردة او المستهلكة الانفاق على السلع الضرورية فقط.

✓ دراسة كروش ايمان وصباغ رفيقة" **واقع ومتطلبات التنويع الاقتصادي ف الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**" تهدف هذا الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية التنويع باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة وكخيار استراتيجي تسعى الدول إلى تحقيقه، لاسيما للدول التي ترتبط بمورد واحد في اقتصادها كاقتصاديات الدول الريعية التي تعتمد على تصدير النفط، والتي تتعرض عائداتها لتقلبات الأسواق العالمية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة. خلص هذا البحث الى ضعف التنوع الاقتصادي في الجزائري، حيث هو نتيجة الاعتماد المستمر على عائدات النفط، وبالتالي يجب إتباع سياسة اقتصادية فعالة تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض تنويع مصادر الدخل وكذا التركيز على الخروج من الاقتصاد الريعي وتسخير الإمكانيات المتوفرة لخلق حلول تساعد وقتنا الحالي وأيضا الأجيال القادمة.

✓ دراسة ا.د/شعبان قصابي .مروة بالعروق .مقال بعنوان" **واقع تطور التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2010**" واقع وتطور التنوع أضحى التنويع الاقتصادي أحد

أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث ،لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي كشفت اللجام عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالأساس على قطاع المحروقات ، وفي ظل انهيار أسعار النفط منذ مطلع سنة 2015، ظهرت حاجة الاقتصاد الجزائري الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي التي أضحت حتمية اكثر منها كخيار والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، على غرار الزراعة والصناعة و الطاقات المتجددة و السياحة ، حيث خلفت سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية أضرار اقتصادية واجتماعية هامة على المجتمع الجزائري. لهذا كان الهدف الأساسي من هذا الدراسة هو معرفة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات عامة والتركيز على القطاع السياحي كأحد هذه البدائل خاصة ومعرفة مكانتها في الاقتصاد الوطني وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014 –2020)، ودراسة واقع القطاع السياحي وسبل تطويره من خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر ومدى فاعليتها خلال فترة الدراسة.

✓ د.أ/ريهام بدر مقال بعنوان "**اثر صدمات أسعار البترول العالمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي**" تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر والتي تتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم في أسعار المستهلكين، وسعر الصرف الحقيقي، والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (التجارة الخارجية) ، وأخيراً دعم المنتجات البترولية كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية ، وقد تبين عدم معنوية تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في اسعار المستهلكين وسعر الصرف الحقيقي ، في المقابل تبين وجود تأثير ضعيف على متغيري دعم المنتجات البترولية كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية، والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما قد يرجع إلى تأرجح مصر ما بين كونها صافي مصدر وصافي مستورد للبترول خلال فترة الدراسة،

بالإضافة إلى ما تقدمه الحكومة المصرية من أشكال شتى من الدعم بخلاف دعم المنتجات البترولية، مثل دعم الصادرات وبرامج دعم المزارعين وهيئات نقل الركاب وغيرها، وبالإضافة ايضا الى السياسات المالية والنقدية التي تبنتها الدولة المصرية والتي ساعدت في الحد من تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على متغيرات الاقتصاد المصري و تقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساعد على تقليل التأثير المحتمل لصدمات أسعار البترول المقبلة.

المطلب الثاني: تقاطعات الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

لقد عمدت الدراسة الحالية الى توضيح مدى تأثر ميزان المدفوعات بصدمات التجارة الخارجية وأثر التنوع الاقتصادي عليها بين دول العالم وبعض الدول النامية سواء في الدول النفطية او الغير النفطية في الفترة الممتدة بين 2010و2020.

وقد تم الاعتماد على برنامج Stata 17 في معالجة البيانات كما تم المزج بين صدمات التجارة الخارجية وتنويع الاقتصادي في نموذج قياس مشترك من اجل تبيان العلاقة بين الازمات العالمية ومدى قوة العلاقة الاقتصادية بين مختلف بلدان العالم والمناطق ومدى تأثر البلدان النامية بصدمات الخارجية وفق ما هو متاح من البيانات، ومعالجتها ببرنامج excel من اجل اعداد الرسوم البيانية وتم تقدير برنامج Stata 17، بينما اعتمدت الدراسات التطبيقية السابقة على بيانات منها من اعتمدت على المقارنة بين تأثر دولتين في صدمات الخارجية وأثرها على تنوع الاقتصادي إضافة الى اختلاف العينات المدروسة التي شملت في معظمها الدول النفطية والدول ذات التنوع الاقتصادي والجدير بالذكر ان الدراسات التطبيقية لم تقتصر على تبيان مدى تأثر الميزان التجاري بصدمات الخارجية فحسب بل امتدا الى تبيان انتعاش تنوع الاقتصادي في ضل صدمات الخارجية على أسعار النفط ، ففي مجال تنوع الاقتصادي قدم ا.د/شعبان قصابي، مروة بالعروق دراسة 2019/2010 بينت تطوير التنويع الاقتصادي بعد توالي الازمات الاقتصادية التي كشفت هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على المحروقات وفي ظل انهيار أسعار النفط تبين انا الاقتصاد الجزائري سوف

يلجأ الي تطوير سياسة التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على النفط التي أضحت حتمية اكثر منها كخيار والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، على غرار الزراعة والصناعة و الطاقات المتجددة و السياحة، حيث خلفة سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية اضرار اقتصادية واجتماعية على المجتمع .

ولقد تقاطعت الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة فيما تم التوصل اليه من نتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية التي تثبت انا الاعتماد على السياسات الاقتصادية وعدم التخلي على دخل المحروقات يؤدي الى بناء اقتصاد قوي للدولة وبالتالي زيادة كفاءة وفاعلية القطاعات الاقتصادية كا قطاع الصناعي والخدماتي والزراعي ومن ثم زيادة الناتج المحلي الخام مما يؤدي الى حدوث تحسن في تنوع الاقتصادي مما يزيد من قدرة تنافسية الدولة معا الدول الأخرى نظرا لاعتمادها على تنوع مصادر الدخل.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل من تجارب الدراسات السابقة ودراستنا الحالية أن التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة حتمية وطريق آمن لتجنب التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإشراك جميع الموارد المجتمعة المتاحة بهدف تجاوز المخاطر والصدمات، وذلك كونه يعزز القدرة الذاتية للاقتصاد المحلي في تلبية إحتياجات أفراد المجتمع، ويحرر الاقتصاد من التبعية، ويساهم في الحد من أزماته الناتجة عن التقلبات المستمرة في الأسواق الدولية.

الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية (عينة بعض الدول العربية)

تمهيـد:

تطمح الدول العربية إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج العالمي، خاصة مع ما عرفه الاقتصاد العالمي من تحولات عميقة إذ أصبح اهتمام الدول ينصب على تأمين مستوى معيش ي راق إلى شعوبها، لذا أصبح لزاما على الدول انتهاج سياسة جديدة تضمن مستوى عال من الصحة والتعليم والخدمات ...الخ وذلك عن طريق التخلص من الاقتصاد بالاعتماد على قطاع واحد، وأصبح التنويع الاقتصادي هو الحل الأمثل الذي تسعى الدول إلى تحقيقه سواء الدول النفطية وغير النفطية، فهو يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة وعبر مساهمة الأيدي العاملة من إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية تتم بالاستدامة، وايضا القوة التي يخلقها في تجارة الخارجية لبعض هذه الدول حيث يخلق تنوع وزيادة في صادرات والعوائد تجعلها في منئ عن الصدمات التجارية ناهيك عن مرونة في التعامل وتجنب هذه الازمات بسلاسة ولهذا سنتطرق في بحثنا هذا إلى:

المبحث الأول: وصف عينة الدراسة

المبحث الثاني: تقدير أثر التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية على الدول العربية.

المبحث الأول: وصف عينة الدراسة

من اجل دراسة ادق التفصيل على اثار تنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية حاولنا إيجاد العلاقة بين صادرات الدول العربية حسب اقتصادها المعتمد في حالة إذا كان اقتصادا ريعيا أي معتمدا على النفط او كان اقتصادا معتمد على التنويع، لذا ارتأينا التمييز بين الدول النفطية أي التي نعبر عنها بالدول التي تعتمد صادراتها على النفط هذا من جهة أخرى، ومن جهة ثانية الدول الغير نفطية التي لا تعتمد بصفة خاصة على النفط ويتسم اقتصادها بالتنوع بحيث تكون اغلب صادراتها خارج المحروقات.

وبهذا الصدد اعددنا جداول نبرز من خلالها أثر تداعيات التي سببتها تقلبات أسعار النفط في الدول النفطية، كأزمة سنتي 2014 و2016 التي تميزت بسلسلة تحولات اقتصادية كبيرة حول العالم وعلى راسها التراجع الكبير في أسعار النفط، ومن جهة أخرى سياسية تحقيق تنوع اقتصادي كبير في الدول الغير نفطية.

المطلب الأول: الدول النفطية

أولا: الجزائر نموذجا

الجدول رقم (01): يمثل صادرات وواردات الجزائر 2010-2020

السنة	الصادرات	الواردات
2010	83.99681	322.2149
2011	81.65709	331.1129
2012	77.90605	381.6815
2013	73.36959	422.6554
2014	72.64992	459.6668
2015	73.12795	493.3498
2016	80.68129	472.4189
2017	77.53045	430.846
2018	72.91366	405.3943
2019	71.95509	372.2258
2020	70.98541	364.2564

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (01): صادرات الجزائر2010-2020

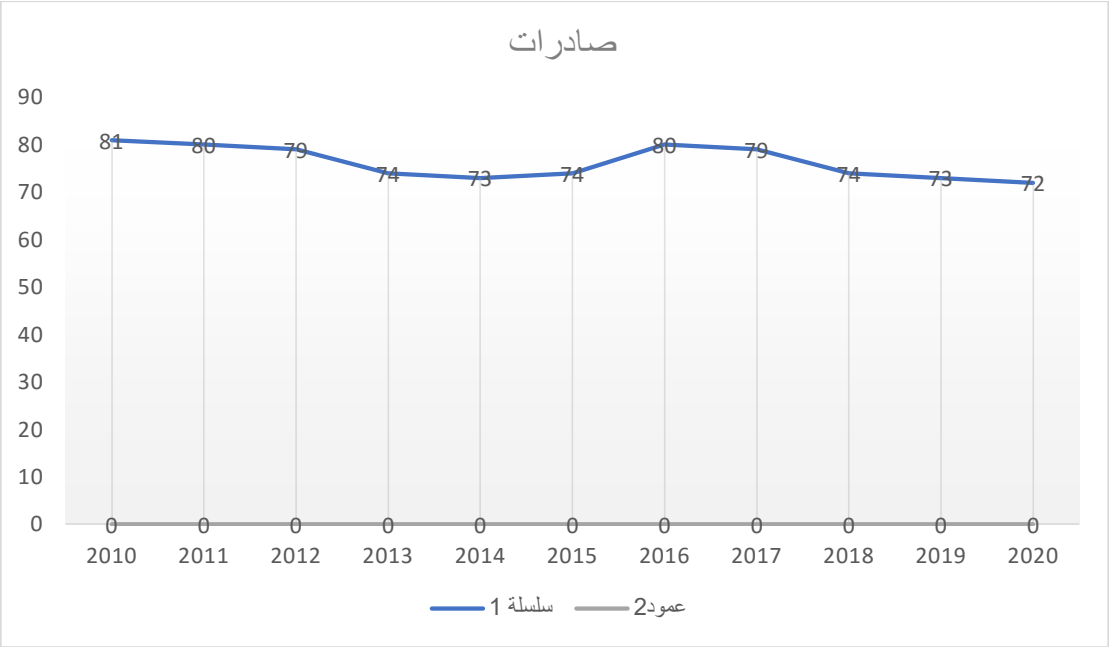

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق يتضح ان قيمة الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع التذبذب من سنة الى أخرى، حيث شهدت انخفاض في قيمة الصادرات من 2010 الى 2015 حيث انخفضت قيمة الصادرات من 83.99681مليون دولا الى 73.12795مليون دولار في 2015، اما بلنسبة لسنة 2016 شاهدت زيادات في أسعار البترول مما ادلى الى زيادت حجم الصادرات الى 80.68129 مليون دولار ونتيجة لهذه الزيادة كلن ذالك لسبب اتجاه الدولة لسياسة تقييد الاستيراد،ليبقى يسجل نسب مئوية منخفضة الى غاية 2020، ليعود الى الانخفاض في سنة 2020الى 70.98541مليون دولار أي بنسبة 17.90% ويعود هذا الانخفاض لازمة كورونا (كوفيد 19).

الشكل رقم (02): واردات الجزائر 2010-2020

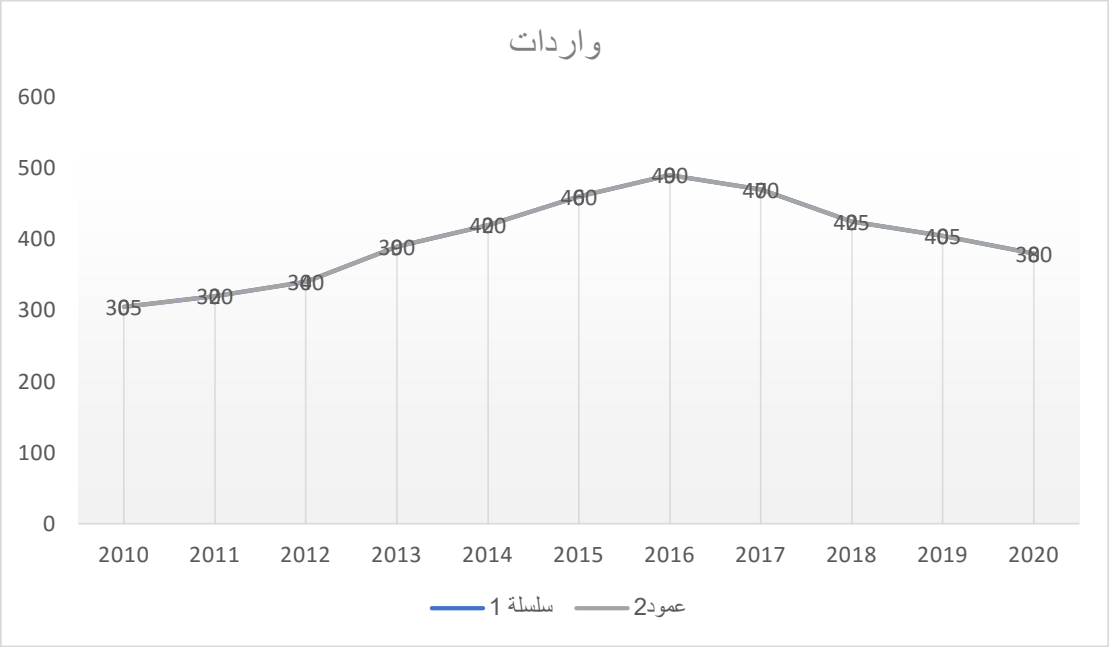

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق، ان واردات الجزائر ارتفعت خلال الفترة (2010-2020) أي من 322.2149مليون دولار في سنة 2010 الى 493.3498 مليون دولار في 2015 وهذا نظر لانتعاش الاقتصاد من خلال ارتفاع سعر البترول والغاز الذي سمح للجزائر بتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استيراد مختلف السلع والموارد الأولية التي تدخل في تركيب بعض الصناعات التي أدخلت حديثا في الاقتصاد مثل تركيب السيارات.

ونلاحظ منذ سنة 2015 الى 2019 انخفاض الواردات الجزائرية من 493.3498 مليون دولار الى 372.2258 مليون دولار أي بنسبة 24.56% ويعود هذا الانخفاض الى سياسة الدولة في تقليل الاستيراد والتقشف، وكذلك الإجراءات المتخذة بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد.

وفي سنة 2020 زاد انخفاض الواردات الى 364.2564 وهذا الانخفاض كان على أثر الأزمة الصحية (ازمة كورونا) التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة والتي

اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على المخزون من المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت تصديره لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد.

الجدول رقم (02): احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2010-2020 بالمليار دولار

السنوات	صادرات بالمليار $
2010	170.46
2011	191.37
2012	200.59
2013	201.44
2014	186.35
2015	150.6
2016	120.79
2017	104.85
2018	87.38
2019	71.8
2020	59.43

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (03): يبين احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2010-2020

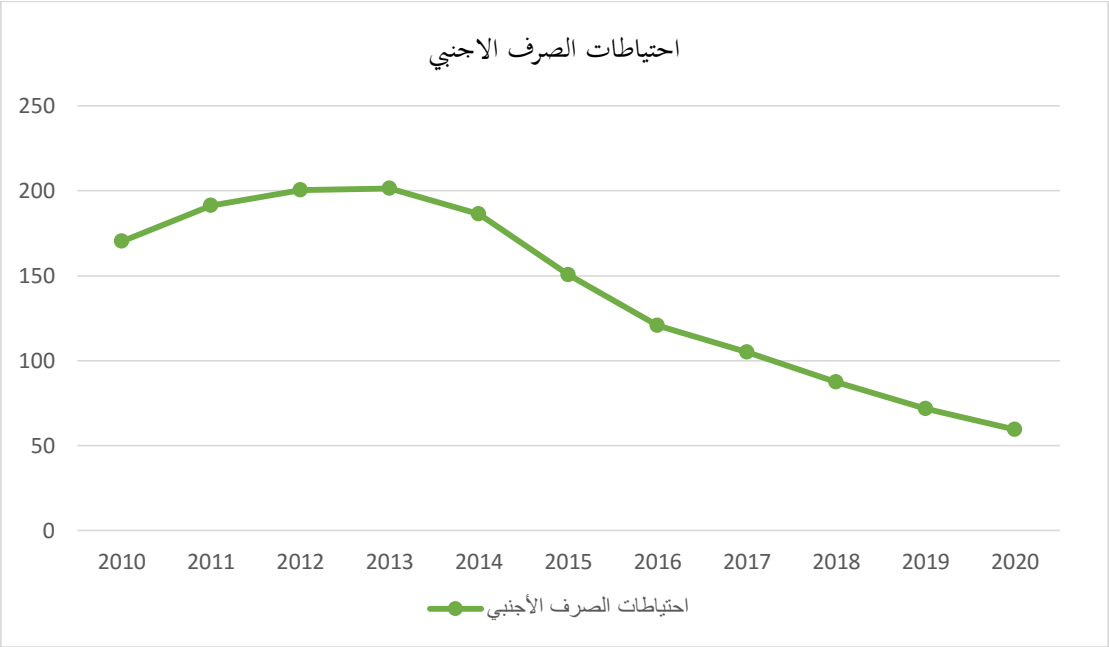

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ان تطور احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر قد شهد مرحلتين أساسيتين، هما:

✓ **مرحلة من 2010 الى 2013:** تميزت بنمو مطرد للاحتياطيات حيث بلغت أرقاما قياسية وصلت عام 2013 إلى ما مقداره 201.44 مليار دولار، والسبب وراء ذلك هو الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة.

✓ **مرحلة من 2016 الى 2020:** شهدت انخفاض في احتياطات الصرف الأجنبي ويعود ذلك بسبب الصدمة النفطية، وعدم تمكن الحكومات المتعاقبة من كبح ارتفاع كبير في فاتورة الواردات، بالإضافة الى سياسة التقشف التي شهدتها الجزائر، والملاحظ من خلال الجدول والشكل انه في 2020 قد انخفضت بشكل كبير وذلك بسبب ازمة كورونا.

1. السياحة:

الجدول رقم (03): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	مساهمة السياحة (مليار $)	نسبة المساهمة الكلية	نسبة المساهمة المباشرة
2010	5,47	6,89	3,39
2011	6,55	6,43	3,28
2012	6,85	6,79	3,28
2013	7,43	7,20	3,54
2014	7,03	6,78	3,29
2015	5,78	7,10	3,48
2016	5,29	6,80	3,30
2017	5,45	6,67	3,25
2018	5,54	6,55	3,20
2019	5,81	6,68	3,25
2020	6,11	6,80	3,30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة ،3.35% حيث بلغت قيمة هذه المساهمة 6.11 مليار دوالر سنة 2020 محققة ارتفاعا بمعدل 10% مقارنة بسنة ،2010 كما أن نسبة المساهمة الاجمالية في الناتج المحلي لهذا القطاع كانت لها قيمة 7,10مليار دولار عام 2015 ويعود هذا التدني في أداء القطاع السياحي إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات خصوصا بعد ارتفاع أسعارالنفط العاملية، حيث تمثل نسبة مساهمته في الناتج املحلي اكثرمن ،90% وهذا ما أدى بالقائمين على الاقتصاد الوطني التركيز على القطاع النفطي واهمال مختلف القطاعات الأخرى بما فيها قطاع السياحة.

الشكل رقم (04): الميزان السياحي خلال الفترة 2000-2019

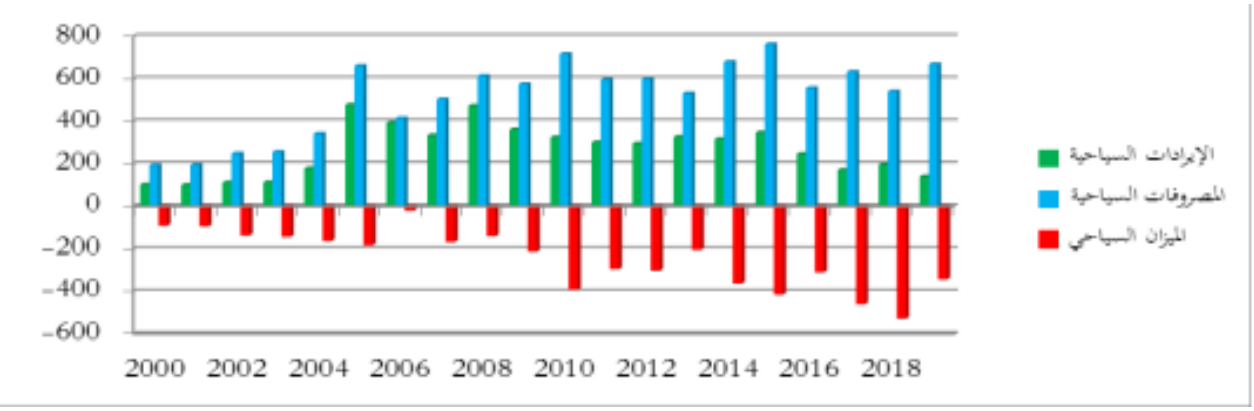

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الشكل أن الميزان السياحي عرف عجزا مزمنا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطه 248.37مليون دولار، بلغ أقص قيمة له سنة 2018 بمقدار 528 مليون دولار وادنى قيمة له سنة 2006 بمقدار 21 مليون دولار، وهذا بسبب ارتفاع قيمة المصروفات السياحية مقارنة بالايرادات، حيث بلغ متوسطها 512مليون دولار، في حين بلغ متوسط الإيرادات 265 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع السياحة المغادرة حيث بلغ عدد السياح المغادرين سنة 2019 حوالي 5732000 سائح albankaldawli.data،(2020) غادرو الجزائر ما سبب خروج للعمالت الأجنبية ،كما أن الايرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة وقد بلغت أعلى مستوياتها خالل الفترة 2005-2008 أين بلغت اعلى قيمة لها 477 مليون دولار عام ،2005 وبعدها شهدت معدالت نمو سالبة في معظم الفترات أين بلغت 140 مليون دولار عام، 2019 و هذا ما يؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة، ويرجع هذا بالدرجة الاولى إلى اهمال الدولة لهذا القطاع رغم ما تزخر به البالد من ثروات طبيعية على اختالفها وأماكن جاذبة للسياحة،كما أن اهتمام الدولة متحيزلقطاع املحروقات التي تمثل حوالي 96% من مجمل الصادرات الوطنية.

2. الصناعة:

تسعى السياسة الاقتصادية الممنهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح، بالدرجة الاولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الانتاج وتنويع النسيج الصناعي. وفي إطار هذه الاستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء والبتروكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية، وفي الاخير، الصناعة التحويلية، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي من 10812 ألف عامل سنة 2010 إلى 117 12 عامل مع نهاية 2016كما يبينه لنا.

الجدول رقم (04): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (2010-2017)

السنوات	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات(%)
2010	1,8
2011	2,0
2012	1,5
2013	1,6
2014	1,6
2015	1,8
2016	2,0
2017	2,1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسبا تتراوح بين 2.1 ٪ و 1,5 ٪ لكن لا بد من الاشارة إلى تحقيقها لنسب

متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2010 ، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خالل السنوات ألخيرة من أجل تطوير هذا القطاع االستراتيجي الهام واألساسي في التنمية االقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة.

3. اهم المنتجات الزراعية:

الجدول رقم (05): توضح اهم المنتجات الزراعية

الوحدة: الف قنطار

الموسم الفلاحي / التعيين	11/2010	12/2011	13/2012	14/2013	15/2014	16/2015	17/2016	18/2017	19/2018
مجموع الحبوب	42472	51371	49123	34352	37610	34449	34779	60659	56333
الحبوب الجافة	788	843	958	937	874	773	1072	1376	1362
المزروعات البقولية	95692	104023	118683	122977	124693	130811	130203	136571	146700
الزراعات الصناعية	7237	8759	9323	11147	13299	12802	12555	15873	17178
الحمضيات	11068	10878	12049	12710	13420	12032	13443	14774	15835
زراعة الأشجار	28380	26521	30841	29424	33221	33863	33889	34356	16892
زراعة الكروم	4026	5432	5708	5180	5681	5714	5666	5030	5242

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا: دولة قطر نموذجا

1. اجمالي صادرات وواردات قطر

الجدول رقم (06): يوضح اجمالي صادرات وواردات قطر القيمة (مليون ريال قطري)

السنة	الصادرات	الواردات
2010	272,773	84,593
2011	416,577	108,791
2012	483,952	124,392
2013	485,343	127,170
2014	461,218	110,809
2015	280,609	118,705
2016	208,604	116,699
2017	245,693	108,823
2018	306,831	115,373
2019	265,483	106,208
2020	187,475	94,039

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة التخطيط السنوي للإحصاء

انخفضت صادرات قطر الإجمالية (بما في ذلك إعادة التصدير) بنسبة 39،0% إلى 281،4 مليار ريال من مستوى العام السابق البالغ 2461، مليار ريال وبلغت الحصة النسبية للصادرات من السلع إلى إجمالي التجارة الخارجية. 71،0% وعلاوة على ذلك، انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 46،3% في عام 2015من 60،3% خلال 2014 (الجدول 1-7) .تراجعت الواردات من السلع على أساس التكلفة بما في ذلك التأمين والشحن، بنسبة 8،5% إلى 115،1 مليار ريال في عام 2015 من 125،8 مليار ريال خلال عام .2014 وارتفعت الحصة النسبية من الواردات إلى إجمالي التجارة الخارجية إلى 29،0% في عام 2015مقارنة مع 21،4% في عام .2014 كما ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 19،0% خلال 2015 مقارنة مع 16،5% في عام.

2. الصناعات التحويلية

الجدول رقم (07): تبين الصناعات التحويلية

السنوات	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي(%)
2010	9,0
2011	9,5
2012	10,5
2013	10,2
2014	10,1
2015	8,9
2016	8,5
2017	8,7
2018	9,2

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة التخطيط السنوي للإحصاء

تراوحت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خال السنوات الماضية حوالي 10%، فقد انخفض كل من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة قطاع الصناعات التحويلية خال العامين 2015 و2016 إزاء الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط، والذي انعكس أثره على قطاع الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط بشكل أساسي وأدى إلى تأثرها .

لم يؤثر الحصار الجائز الذي فرض على دولة قطر منذ يونيو 2017 على قطاع الصناعات التحويلية حيث ارتفعت لم يؤثر الحصار الجائر الذي ف مساهمة هذا القطاع بنسبة 8.7% مقارنة بـ 8.5% في عام .2016 وخال العام ،2018 واصل قطاع الصناعات التحويلية نموه لتصل نسبة مساهمته الى 9,2%، حيث شكلت هذه النسبة نموا قدره % 21 مقارنة بالعام الذي يسبقه.

وبدوره ساهم الدعم الحكومي للقطاع الصناعي، في تعزيز نمو هذا الأخير وتطوير أدائه، حيث تم في هذا الصدد إطلاق العديد من المبادرات والتسهيلات بما في ذلك تأجيل بعض دفعات القروض البنكية لبنك قطر للتنمية، والإعفاء من القيمة الإيجارية في

المناطق الصناعية، وإطلاق مبادرة" امتلك مصنعا في قطر خلال 72ساعة، وإيجاد أسواق بديلة تتيح للمصانع المحلية استيراد المواد الخام من خلالها وتصدير منتجاتها إليها.

وفي إطار مواجهة تداعيات الحصار، عملت دولة قطر على تطوير سياسات جديدة وتحديث التشريعات والقوانين المحفزة للبيئة الاستثمارية وفي هذا الصدد تم إطلاق استراتيجية الصناعات التحويلية، وتطوير سياسات تشجيع الصناعات التحويلية المحلية بما من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، كما تم إطلاق وكالة ترويج الاستثمار، وإطلاق خدمات النافذة الواحدة. بالإضافة إلى التوسع في إنشاء خطوط ملاحية بديلة جديدة مع بدء عمليات التشغيل في ميناء حمد، وإطلاق مبادرات لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية التي يتم طرحا بما يضمن زيادة مساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني، كما سعت الدولة إلى الانفتاح الاقتصاد وتوسيع علاقاتها الدولية على الصعيدين التجاري والاستثماري.

الشكل رقم (05): يوضح القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية

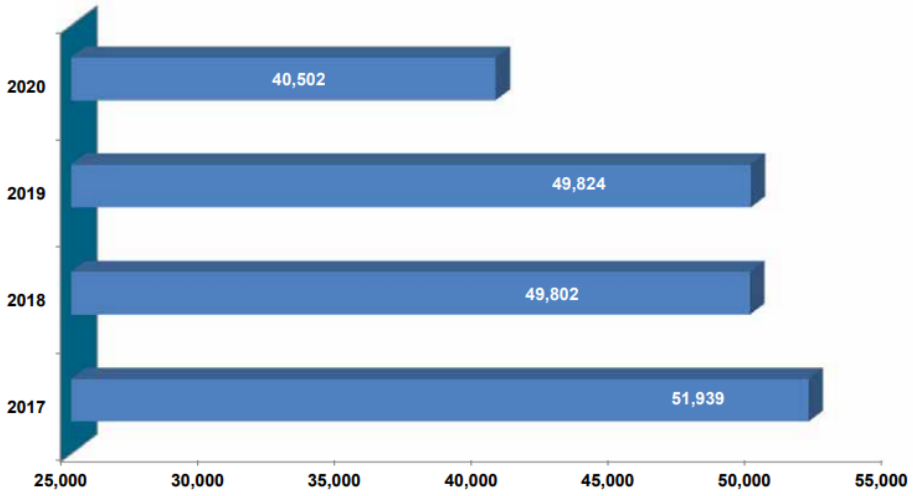

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة التخطيط السنوي للإحصاء

3. اهم المنتجات الفلاحية

الجدول رقم (08): يبين أهم المنتجات الفلاحية

القيمة: الاف ريال قطري

الموسم الفلاحي / التعيين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الحبوب	4594	3431	4234	4815	5202	3684	2972	3153	6664	3484	5437
الاعلاف الخضراء	42701	50201	65855	13343 4	19689 9	21678 3	76718	64141 8	37162 8	30960 0	32549 7
الفاكهة والنخيل	38855	55701	68059	95428	10172 4	10328 5	76718. 7	19686 0	99693	74230	80848
الخضروات	10372 2	11073 0	10168 9	13248 5	15792 6	18159 0	155000	18139 3	34320 4	28238 6	30828 8
اللحوم	22081 2	20627 5	23807 7	28574 4	35389 8	37328 2	592549	48739 6	68389 8	78268 8	84154 6
الالبان والمنتجات اللبنية	91065	10632 2	11638 3	16723 5	26575 0	22680 8	179977	20774 2	33771 0	89966 7	93007 4

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة التخطيط السنوي للإحصاء

4. اعداد قطعان الثروة الحيوانية2020

الشكل رقم (06): يبين قطعان الثروة الحيوانية2020

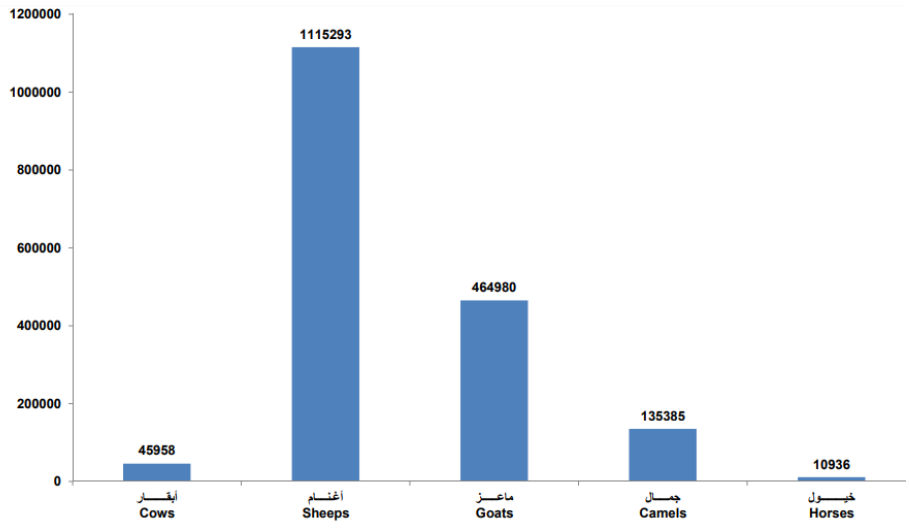

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة التخطيط السنوي للإحصاء

5. السياحة

الجدول رقم (09): نزلاء الفنادق وليالي الإقامة من 2010الى2020:

السنة	نزلاء	الليالي
2010	1,866,471	1,722,944
2011	2,905,300	2,684,346
2012	2,461,276	2,815,160
2013	/	3,224,205
2014	/	3,623,972
2015	6,169,023	4,734,484
2016	6,381,395	4,975,761
2017	5,239,926	4,433,684
2018	6,427,052	5,389,428
2019	6,595,582	5,392,971
2020	3,835,039	4,049,33

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة التخطيط السنوي للإحصاء

ملاحظة: لم تتوفر بيانات 2013 و2014 من المصدر بحيث تم احتساب الليالي السياحية حسب عدد اشغال الغرف

المطلب الثاني: الدول الغير نفطية (المتنوعة اقتصاديا)

أولا: دولة الامارات نموذجا:

1. صادرات وواردات غير النفطية لدولة الامارات للفترة 2010 الى2020

الجدول رقم (10): صادرات وواردات غير النفطية لدولة الامارات للفترة 2010 الى2020

القيمة : مليار درهم اماراتي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	83.10	114.0	169.7	148.2	132.2	161.2	168.6	181.0	206.0	231.2	254.6
الواردات	485.4	602.8	667.5	685.1	696.4	676.4	694.9	946.5	898.5	915.0	785.1
إعادة التصدير	185.87	210.8	281.6	232.2	243.7	221.4	215.3	400.3	431.6	457.4	363.4

المصدر : من اعداد الطلبة بالعتماد على المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

نمت قيمة التجارة الخارجية الغير نفطية لدولة الامارات من 83.10 مليار درهم سنة 2010 الى 161.2 مليار درهم سنة 2015

نمت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات بنسبة 4.4 %خلال عام 2019 مقابل عام 2018 ،مرتفعة بذلك من 206,0 مليار درهم في عام 2018 الى 231,2مليار درهم في عام 2019.

% 2.12 .نسبة نمو قيمة الصادرات غير النفطية لعام 2019 مقارنة بعام 2018 ،حيث بلغت قيمة الصادرات غير النفطية في عام 2019 نحو 2.231 مليار درهم، شكلت الصادرات بذلك ما نسبته % 4.14من اجمالي التجارة الخارجية غير النفطية.

% 1.57 ..مساهمة الواردات االماراتية من اجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لعام 2019 ،بنمو سنوي بلغ 8.1% 6 %.نسبة نمو قيمة اعادة التصدير لعام 2019 مقارنة بعام 2018 ،بوزن نسبي وصل نحو 5.28%.

الشكل رقم (07): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة%

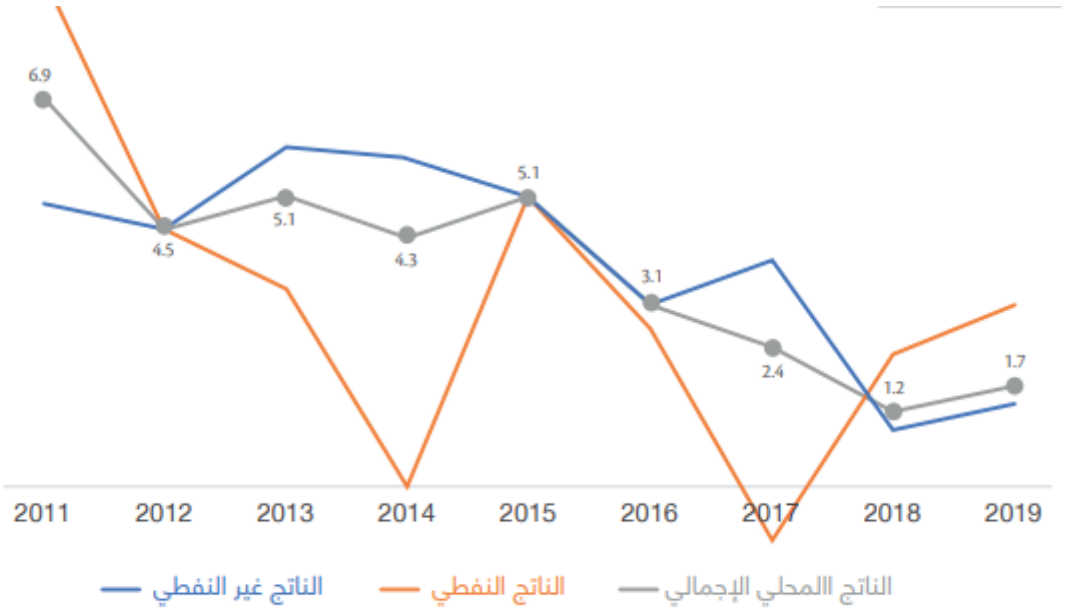

المصدر : من اعداد الطلبة بالعتماد على المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 ليبلغ، 1.7% مقارنة مع نمو بلغ 1.2% في عام 2018. ويعزى هذا النمو في الناتج الحقيقي في عام 2019 إلى نمو الناتج غير النفطي بمعدل 1.0%ونمو الناتج النفطي بمعدل. 3.4% وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1,486.3 مليار درهم لعام ،2019 بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1,546.6 مليار درهم

ووفقا للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ،2019 فقد استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70.2% من الناتج، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 29.8% من الناتج الحقيقي. ومن بين القطاعات غير النفطية فقد استحوذ قطاع" تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات "على النصيب الأكبر وبنسبة 12.5% من الناتج الحقيقي تالها كل من قطاع" الصناعات التحويلية "بنسبة 8.4% وقطاع" التشييد والبناء "بنسبة 8.3% وقطاع" الأنشطة المالية وأنشطة التأمين "بنسبة. 8.0% ويوضح الشكل

أدناه مستوى التنوع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي للدولة والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

2. الصناعات التحويلية :

الجدول رقم (11): يبين الانتاج الاجمالي لنشاط الصناعة التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الانتاج الاجمالي لنشاط الصناعة التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
2010	20.6
2011	21.0
2012	20.1
2013	19.7
2014	19.7
2015	22.0
2016	22.6
2017	22.3
2018	24.0
2019	25.1
2020	22.7

المصدر : من اعداد الطلبة بالعتماد على المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

الشكل رقم (08): الانتاج الاجمالي لنشاط الصناعة التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

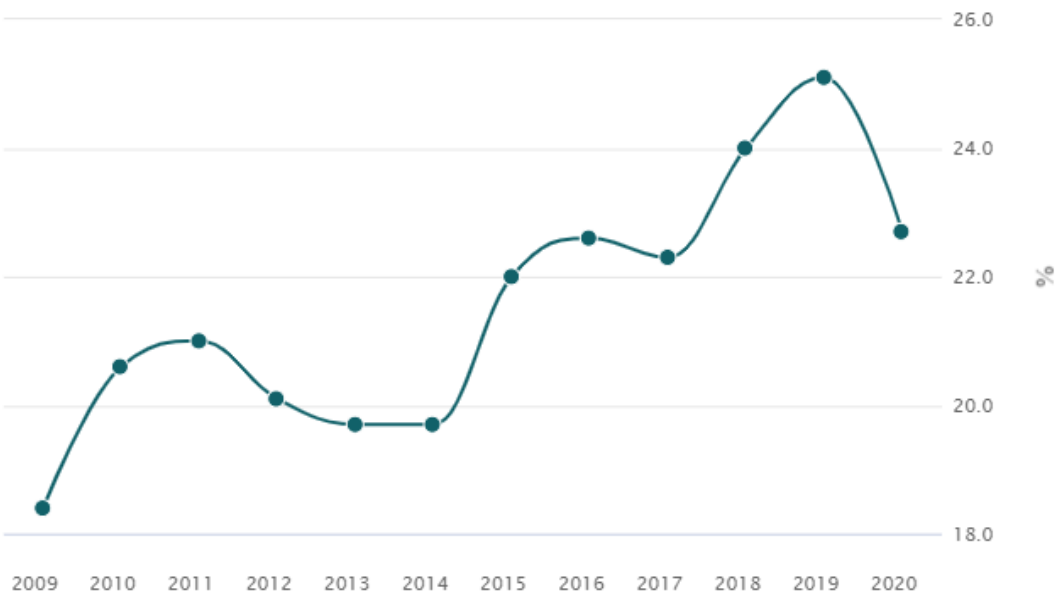

المصدر: من اعداد الطلبة بالعتماد على المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

الجدول رقم (12): يبين الصناعات التحويلية

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المنشأت الصناعية	4987	5212	5399	5635	5881	6084
الاستثمارات (مليار درهم)	106.8	110.1	120.4	121.3	125.2	127.6
عدد العاملين (الف عامل)	392.5	401.4	408.9	417.7	427.6	435.9

المصدر: وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة،قطاع الصناعة

من جهة أخرى يعد قطاع الصناعات التحويلية بالامارات المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية الغير نفطية،حيث شكلت الصادرات الصناعية في عام 2012،(بما فيها إعادة الصادرات)53% من اجمالي الصادرات غير النفطية وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا، وزادت الصادرات الصناعية للامارات من 8.3 مليار دولار في عام 2000الى 59.2 مليار دولار في 2012، مسجل بذالك معدل نمو سنوي تراكمي قدره حوالي 18%.وجهت في عام 2012 نسبة 77% من صادرات الامارات الصناعية الى اسيا،10.4% الى افريقيا،6.4% الى اوربا والبقية الى الولايات المتحدة واقتصاديات ناشئة أخرى، وعللى الرغم من الارتفاع في السلع الصناعية المستهلكة محليا مع توسع الاقتصاد ، هناك تقديرات بأن قيمة الصادرات الصناعية تفوق المستهلكة محليا.

3. قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الجدول رقم (13): قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

عدد السياح بالمليون/العملة:مليار درهم

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السياح	10,0	11,0	9,0	11,0	16,23	19.31	20.89	21.81	23.09	25.28	8.08

العوائد من السياح	700	850	890	915	938	1,325	1,372	1,362	1,499	1,519	3,045

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على بنك البيانات العالمي

الشكل رقم (09): تطور ناتج قطاع السياحة، مليار درهم

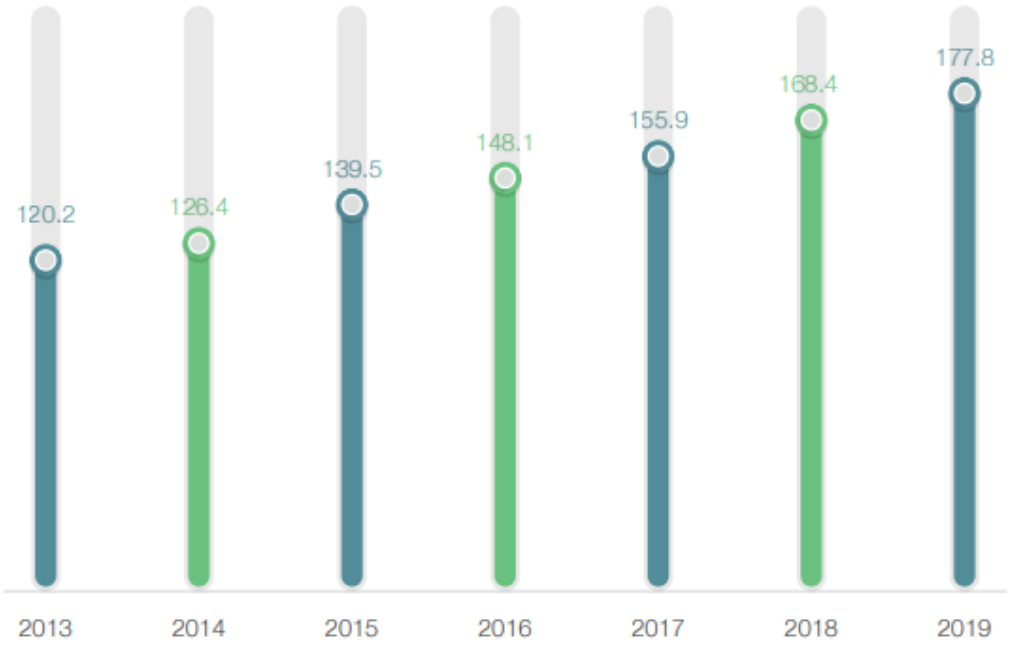

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على بنك البيانات العالمي

يعتبر قطاع السياحه من القطاعات الهامه التي تزود سياسه التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز ونمو الناتج غير النفطي ويساهم في توفير الوظائف في سوق العمل في الدولة. ففي عام ،2019 ارتفع ناتج قطاع السياحة في الدولة بنسبة 5.6%ليبلغ 177.8 مليار درهم) 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي (. وساهم القطاع بحوالي 745 ألف وظيفة في عام 2019 أو ما نسبته 11.1% من سوق العمل في الدولة، مقابل 702 ألف وظيفة في عام .2018 وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي ما قيمته 182.2 مليار درهم في عام ،2019 استحوذ إنفاق الزوار على 77.6% من إجمالي الإنفاق، بينما بلغت نسبة الإنفاق على السياحة الداخلية 22.4% من الإجمالي، كما استحوذت السياحة الترفيهية على النسبة الأكبر والبالغة، 79% مقابل 21% نسبة سياحة الأعمال. وبلغت قيمة الاستثمار السياحي 27.5مليار درهم .بلغ عدد المنشآت

الفندقية 1136 في عام ،2019 كما بلغ عدد نزلاء الفنادق 27.1 مليون نزيل في عام، 2019 بزيادة 6% عن العام السابق. وبلغ عدد النزلاء من خارج الدولة 22.5 مليون نزيل) 83% من الإجمالي (، وتصدرت كل من الهند، والسعودية، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية أهم خمس أسواق سياحية للدولة. وبلغ إجمالي عدد الليالي الفندقية للنزلاء 84.9 مليون ليلة، بإجمالي إيرادات 30.6 مليار درهم في عام 2019.

4.1 الزراعة

زيادة إنتاج المحاصيل هي علامة على النمو المطرد في الزراعة التمر هو المحصول الرئيسي المزروع في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين جميع المحاصيل. وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، يقود التمور إنتاج المحاصيل الزراعية التي تبلغ 328،669 طنًا متريًا في عام 2020. وعلى الرغم من عوامل التربة والمناخ المختلفة، فإن إنتاج المحاصيل المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة يتزايد بسبب الدعم المتنوع من الحكومة مثل الدعم المجاني. زراعة، 50٪ أقل تكلفة حماية المحاصيل والخدمات البيطرية والأسمدة بتكلفة أقل بنسبة 50٪.

ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يبلغ إنتاج التمور 328669 طنًا متريًا، تليها الطماطم مع 43121 طنًا متريًا، والخيار والخيار يصل إلى 57.052 طنًا متريًا في عام 2020، مما يُظهر نموًا ثابتًا للزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

علاوة على ذلك، تعتبر الدولة الأمن الغذائي أمرًا ضروريًا لأمن ورفاهية مواطنيها والمقيمين فيها. في عام 2018، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة سياستها الوطنية للأمن الغذائي لزيادة الإنتاج بنسبة 30–40 في المائة في 10 سنوات. تهدف الدولة أيضًا إلى ممارسة الزراعة المستدامة لتحسين كفاءة المزارع في الإمارات العربية المتحدة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

استيراد الحبوب الرئيسية، بلغت قيمة واردات الحبوب 1،189.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020، والتي كانت 1،080.3 مليون دولار أمريكي في عام 2019. وتعزى زيادة

الواردات من الحبوب إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي وانخفاض مخزون الحبوب الحكومية. من بين الحبوب، يتم استيراد الأرز بشكل رئيسي. غالبية واردات الإمارات العربية المتحدة من الأرز عبارة عن أرز مطحون بينما نسبة أقل من الأرز غير المقشور والأرز البني والأرز المكسور.

في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تعزيز أمنها الغذائي وسط اضطراب سلاسل التوريد الناجم عن فيروس كورونا، تم إنشاء منصة تجارية زراعية لربط المزارعين الهنود بشركات المواد الغذائية في الإمارات العربية المتحدة في عام 2020. منصة مركز دبي للسلع المتعددة، المسماة تم تطوير في الهند، وتمكين التجارة في الحبوب والبقول والبذور الزيتية والفواكه والخضروات والتوابل والتوابل.

تعد الهند المورد المهيمن للحبوب إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث تمتلك 35.8٪ من إجمالي الواردات في عام 2020. واحتلت روسيا المرتبة الثانية كأفضل مصدر للإمارات العربية المتحدة بحصة 17.0٪ من إجمالي الواردات. يظهر هذا الاستيراد المتزايد الفرصة المتزايدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (14): قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	محصول الحبوب (كجم للهكتار)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)
2010	3546	3.9
2011	3655	4.0
2012	3615	4.0
2013	3818	4.20
2014	3890	4.10
2015	3926	4.20
2016	4011	4.20
2017	4073	4.10
2018	4030	4.00
2019	4125	4.00

2020	4116	4.40

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على بنك البيانات العالمي

ثانيا: المملكة الأردنية نموذجا:

الجدول رقم (15): الناتج المحلي الإجمالي للملكة الأردنية بالمليار دولار:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج	28.80	30.60	30.40	30.30	30.00	28.30	27.30	28.30	29.20	28.30	26.40

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الثروة النباتية.

الجدول رقم (16): نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي للمملكة الأردنية:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	12.75	13.74	14.31	14.23	15.52	14.12	13.58	14.30	15.09	16.17	10.44
الواردات	67.20	72.10	72.60	70.20	67.80	59.00	54.80	55.40	52.80	48.80	41.70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الثروة النباتية.

ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة خلال العام الماضي، ما نسبته 3.5 بالمئة، بعدما سجل تراجعا في العام 2020 بنسبة 1.8 بالمئة.

و بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية العام الماضي، ما مقداره 32.123 مليار دينار، مقارنة مع 31.025 مليار دينار عام 2020.

والناتج المحلي الإجمالي، هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل بلد ما، خلال مدة زمنية محددة "سنة أو نصف سنة مثلا".

والناتج المحلي الاسمي (الأسعار الجارية)، هو الذي يتم تقييمه بأسعار السوق الحالية، فيما يقيس الناتج المحلي الحقيقي (الأسعار الثابتة) الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لعام محدد.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام الماضي ما مقداره 30.238 مليار دينار، مقارنة مع 29.584 مليار دينار عام 2020.

واستند نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي، على نمو معظم القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاعات خدمات المال والتأمين والعقار 18.8 بالمئة، والصناعة 17.3 بالمئة، وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 9.2 بالمئة.

وبلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية 8.5 بالمئة، والنقل والتخزين والاتصالات 8.4 بالمئة، والزراعة وصيد الأسماك 5.2 بالمئة، والانشاءات 2.7 بالمئة، والتعدين 2.4 بالمئة، والكهرباء والمياه 1.9 بالمئة. ويرجع زيادة أرقام التجارة الخارجية للمملكة خلال العام الماضي، لارتفاع قيمة المستوردات الى 15.345 مليار دينار مقارنة مع 12.235 مليار دينار، وبنسبة زيادة مقدارها 25.4 بالمئة.

كما ارتفعت الصادرات الوطنية من جهة ثانية خلال العام الماضي مسجلة نحو 6.040 مليار دينار مقارنة مع 5.044 مليار دينار في 2020، وبنسبة زيادة مقدارها 19.7 بالمئة.

وسجلت قيمة السلع المعاد تصديرها ارتفاعا خلال العام الماضي 604 ملايين دينار، مقارنة مع نحو 596 مليون دينار في 2020، وبنسبة زيادة مقدارها 1.5 بالمئة.

واكد التقرير ان ارتفاع المستوردات بنسب أكبر من الصادرات، زاد العجز التجاري للبلاد من نحو 6.596 مليار دينار في 2020، إلى 8.701 مليار دينار العام الماضي، بزيادة نسبتها 31.9 بالمئة.

وشهد العام الماضي 2021، زيادة الصادرات الوطنية الى العديد من الدول العربية والاجنبية أبرزها مصر بنسبة 48.1 بالمئة، والهند 47.8 بالمئة، واندونيسيا 33.6 بالمئة، والولايات المتحدة الاميركية 30 بالمئة، والسعودية بما نسبته 27.3 بالمئة.

وزادت الصادرات الوطنية كذلك الى فلسطين خلال العام الماضي بما نسبته 22.6 بالمئة، وقطر 16.1 بالمئة، فيما انخفضت الى دولة الامارات العربية المتحدة بما نسبته 12.2 بالمئة، والعراق 7.3 بالمئة والكويت بما يقارب 1 بالمئة.

1. القطاع الزراعي:

جدول رقم (17): مساحة الأراضي الزراعية (المستغلة) في المملكة (مروية وبعلية) للفترة (2010 – 2020)

السنة	مروية	بعلية	المجموع
2010	928,364.00	1,385,513.90	2,313,877.90
2011	948,195.40	1,293,711.90	2,241,907.30
2012	1,024,721.20	1,568,780.10	2,593,501.30
2013	964,494.50	1,443,219.30	2,407,713.80
2014	956,538.40	1,506,391.60	2,462,930.00
2015	1,034,432.50	1,575,000.70	2,609,433.20
2016	1,050,471.40	1,688,974.10	2,739,445.50
2017	1,034,801.30	1,631,163.20	2,665,964.50
2018	1,065,590.70	1,662,106.70	2,727,697.40
2019	864,549.30	1,029,774.70	1,894,324.00
2020	843,666.00	1,281,835.00	2,125,502.00

من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الثروة النباتية.

الشكل رقم (10): تطور المساحات المزروعة المروية والبعلية في الأراضي المرتفعة للسنوات (2008 – 2018)

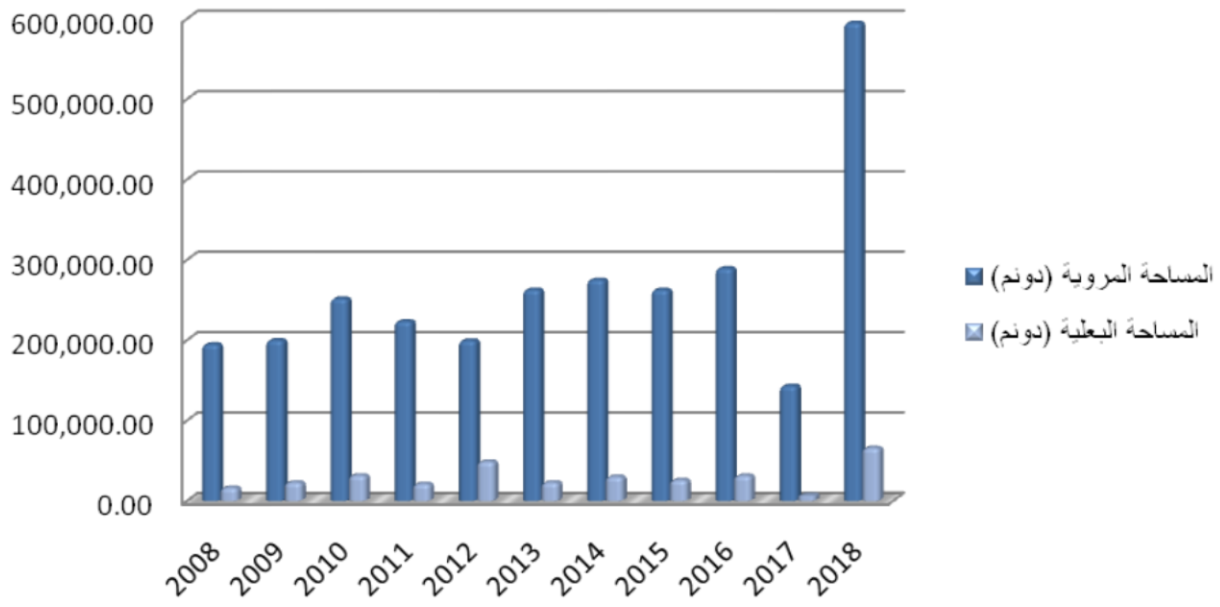

من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الثروة النباتية.

المساحات والإنتاج :

تتراوح المساحة الزراعية المستغلة في المملكة ما بين (2.7 – 2.3مليون دونم) للفترة ما بين (2010 _ 2020) تُشكل ما نسبته (25–30%) من المساحة الُ كلية الصالحة للزراعة من أراضي المملكة ، وتتفاوت المساحة المزروعة من سنة لأخرى سواء المروية أو البعلية، لكن يبلغ متوسط المساحات المروية على مستوى المملكة نحو (مليون دونم) تشكل ما نسبته (40) بالمائة من المساحة الكلية المزروعة أو المستغلة ، في حين يبلغ متوسط المساحة البعلية المزروعة لنفس الفترة نحو (1.5مليون دونم) وتشكل ما نسبته (60) بالمائة من المساحة الكلية المزروعة على مستوى المملكة، كما هو مبين في الجدول (7) أدناه .

2. القطاع الصناعي:

الجدول رقم (18): الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي حسب القطاعات الفرعية خلال عام 2022

القطاع	الأهمي النسبي	2022	معدل النمو
الصناعات الإنشائي	%10.1	13.8%	99.2
الصناعات الكيماوي ومستحضرات التجميل	%28.1	8.6%	139.3
الصناعات الغذائي والتمويني والزراعي	%21.1	6.9%	92.0
صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون	%5.5	5.9%	69.4
العلاجي واللوازم الطبي	%5.1	4.7%	117.8
الصناعات التعديني	%8.2	4.0%	144.3
الصناعات الهندسي الكهربائي وتكنولوجيا المعلومات	%11.2	1.8%	113.7
الصناعات الخشبي والأثاث	%2.0	-1.4%	274.2
الصناعات الجلدي والمحيكات	%5.7	-12.7%	150.7
الصناعات البلاستيك والمطاط	%3.0	-15.9%	93.1

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العام ،2022 قاعدة بيانات الأرقام القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

1.2 الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين 2022:

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين للعام 2022 نمواً بنسبة 14% مقارنة مع العام 2021، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية والمحلية نتيجة لما خلفته الأزمات والإغلاقات التي ما زلنا نشهد تغيراً في النمط الاستهلاكي والصناعي والتجاري جزائها منذ مطلع العام 2022، والذي أدى بدوره لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتجين للصناعات التحويلية بنسبة 13.9% والصناعات الاستخراجية بنسبة 34.1% بينما تراجع الرقم القياسي لأسعار المنتجين للكهرباء والمياه بنسبة _ 7.7%.

الجدول رقم (19): التطور الصناعي خلال الفترة (2013 _ 2021) بالمليار دينار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج الصناعي	5.51	5.86	6.08	6.13	6.38	6.54	6.74	6.48	6.79

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العام ،2022 قاعدة بيانات الأرقام القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

حقق القطاع الصناعي نمواً خلال العام 2021 بنسبة بلغت 3.2، ليصل الى حوالي 7.30 مليار دينار محققاً بذلك ارتفاعا بأكثر من 510 مليون دينار مقارنة مع العام 2021، وهذا ما يبين حجم الجهود التي يبذلها القطاع ويعكس مدى قدرته على التأقلم والتكيف مع الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2021.

الجدول رقم (20): نسبة القطاع الصناعي من النتاج المحلي الإجمالي للسنوات (2010 _ 2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الصناعة	25.80	26.80	25.80	25.60	25.50	25.20	24.70	24.50	24.10	23.90	23.40

3. **القطاع السياحي:**

الجدول (21): يمثل عدد السياح القادمين لمملكة الأردنية بين الفترة (2010 _ 2020)

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020
3.55	3.48	3.73	3.79	4.21	3.96	4.16	3.85	4.21	0.275

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العام ،2022 قاعدة بيانات الأرقام القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.

الجدول (22): يمثل الدخل من القطاع السياحي للملكة الأردنية الهاشمية (2010 _ 2020) بالمليار دولار

2020	2019	2018	2017	2015	2014	2013	2012	2011	2010
1.41	2330	2067	2089	1639	1460	1021	9.43	7.52	7.43

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العام ،2022 قاعدة بيانات الأرقام القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

الجدول (23): نسبة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010 _ 2020)

السنوت	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة السياحة %	34.40	31.40	35.80	36.20	35.50	35.20	36.50	38.80	41.20	41.80	16.70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العام ،2022 قاعدة بيانات الأرقام القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

المبحث الثاني: تقدير أثر التنوع الاقتصادي وصدمات التجارة الخارجية على الدول العربية

تتناول هذه الدراسة انعكاس مؤشر التنويع الاقتصادي في الدول العربية على الصادرات بالاعتماد على بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة 2010-2020 لـ 4 دولة عربية مع مراعاة التمييز بين الدول العربية النفطية المنضمة لمنظمة الأوبيك والدول العربية غير النفطية وقد قامت الدراسة باختبار ثلاث فرضيات، الفرضية الأولى زيادة الصادرات يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية، أما الفرضية الثانية التحسن في القطاع الصناعي والقطاع السياحي يؤدي الى تغير في ناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج

حاولنا في هذه الدراسة ايجاد العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و بعض المتغيرات الاقتصادية بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة للتنويع الاقتصادي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص الذي يميز اقتصاد مجموعة الدول من هذه الناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي ، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

أولا: تحديد متغيرات النموذج والمعطيات المجمعة

وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

1. **المتغير التابع:**

التنويع الاقتصادي : ED

- ✓ **قطاع صناعي : نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي**
- ✓ **قطاع سياحي : : نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي**
- ✓ **قطاع فلاحي : : نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي**

2. المتغيرات المستقلة:

- ✓ الصادرات EXP
- ✓ الواردات IMP

الجدول رقم (24): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات.

	المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	التنويع الاقتصادي	ED	مليون دولار	World Bank database
المتغيرات المستقلة	الصادرات	EXP	مليون دولار	World Bank database
	الواردات	IMP	مليون دولار	World Bank database

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات برنامج STATA 17

المطلب الثاني: الدراسة الوصفية وتقدير النموذج

أولا: الدراسة الوصفية

1. البرنامج المستخدم للبيانات:

وقد تم توظيف البيانات المستخدمة في النموذج، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي "Stata17"، وذلك بغرض إجراء القياس الكمي، والحصول على كافة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة، والتي تمكننا من إجراء عمليات عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها، مقارنتها بالفرضيات وتقديم الاستنتاجات المتوصل إليها، وفق النظرية الاقتصادية التي تم تبنيها.

2. الإحصاءات الوصفية:

من اجل وضع البيانات في صورة يسهل تفسيرها وعرضها في صورة مبسطة، قمنا بجمع البيانات وتلخيصها ثم ترتيبها بشكل واضح للخروج بنتائج دقيقة للدراسة.

وقد تم تقسيم عينة الدراسة الى عينتين، الدول النفطية (الجزائر وقطر) والدول الغير نفطية (الامارات والاردن).

جدول رقم (25): يبين الدول النفطية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
ED	19.38986	8.88377	10.65	36.25255
EXP	164336.1	150.55	70.98541	485.343
IMP	55457.17	155.94	84.593	493.34

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات برنامج STATA 17

جدول رقم (26): يبين الدول الغير نفطية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
ED	**27.298**	**4.417**	**19.37**	**35.29**
EXP	**88.969**	**88.087**	**6.69**	**254.6**
IMP	**649.837**	**154.404**	**422.655**	**946.5**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات برنامج STATA 17

تبين وجود تجانس في بيانات كلتين العينتين، الا انه بمقارنة المتوسطات اتضح وجود تجانس أكثر في بيانات الدول النفطية.

ثانيا: بناء وتقدير النماذج

سيتم من خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل وتفسير نتائج الاختبارات السابقة:

1. الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (27): يوضح الدول النفطية

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ED	**1.000**				
EXP	**0.534**	**1.000**			
IMP	**-0.818**	**-0.8162**	**1.000**		

- ✓ يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير التابع والمتغير المستقل (الصادرات) بمعامل ارتباط قدره 0.534 .
- ✓ يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغير التابع والمتغير المستقل (الواردات) بمعامل ارتباط قدره 0.818-.
- ✓ أما ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض فقد جاءت عكسية قوية بقيمة 0.816- قد تسبب مشكلة الارتباط الخطي.

جدول رقم (28): الدول الغير نفطية (2-5)

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ED	**1.000**				
EXP	**0.8687**	**1.000**			
IMP	**0.8645**	**0.6940**	**1.000**		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات برنامج SATATA 17

- ✓ يوجد ارتباط طردي قوي جدا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (الصادرات والواردات) حيث جاء 0.8645 و0.8687 على الترتيب.
- ✓ يوجد ارتباط طردي قوي بين المتغيرين المستقلين بقيمة 0.694 وهذا قد يسبب مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات.

2. تقدير النماذج

1.2 تقدير نموذج الدول النفطية:

جدول رقم (29): يوضح تقدير نموذج الدول النفطية

المتغير التابع ED	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	P>t	المعنوية
EXP	. 24	.012	-1.93	.069	*
IMP	-.65	.012	-5.50	0	***
Constant	41.043	5.398	7.60	0	***

R-squared	0.724
F-test	24.913
Prob > F	0.0000
Number of obs	22

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات برنامج STATA 17

- ✓ معنوية المعالم (الصادرات exp، الواردات IMP).
- ✓ القوة التفسيرية للنموذج مرتفعة جدا حيث كانت 72.4بالمئة تفسرها المتغيرات المدرجة في النموذج بينما 27.6 بالمئة تفسرها متغيرات اخرى، كذلك تشير قيمة F-test الى معنوية النموذج المقدر من الناحية الاحصائية.

النموذج اخذ الشكل الآتي:

ED=0. 24EXP-0.65IMP+41.043

جدول رقم (30): يبين تقدير نموذج الدول الغير نفطية:

المتغير التابع ED	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	P>t	المعنوية
EXP	. 26	.005	4.83	0	***
IMP	-.14	.003	4.70	0	***
Constant	15.601	1.73	9.02	0	***

R-squared	0.887
F-test	74.297
Prob > F	0.0000
Number of obs	22

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات برنامج SATATA 17

- ✓ معنوية المعالم (الصادرات exp، الواردات IMP).
- ✓ القوة التفسيرية للنموذج مرتفعة جدا حيث كانت 88.7 بالمئة تفسرها المتغيرات المدرجة في النموذج بينما 11.3 بالمئة تفسرها متغيرات اخرى، كذلك تشير قيمة F–test الى معنوية النموذج المقدر من الناحية الاحصائية.

النموذج اخذ الشكل الآتي:

ED=0.26EXP-0.14IMP+15.601

3. تفسير نتائج التقدير

- ✓ يساهم التحسن في القطاع السياحي في الرفع من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، لهذا يجب على الدول التحسين في البنية التحتية للأماكن السياحية لتنشيط السياحة.
- ✓ ايضا الزيادة في الصادرات والقطاع الصناعي تقوي الناتج المحلي الاجمالي، لذلك يجب على الدول وضع استراتيجيات وبرامج لتحسين نشاطها الصناعي وتصدير منتجاتها وعدم اعتمادها على مصدر دخل واحد (النفط)

- ✓ معظم الدول الريعية التي تستند على مصدر دخل واحد (الدول النفطية) تعتبر أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.
- ✓ بينما تؤثر الواردات بشكل عكسي على الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني ان الدولة تستطيع التحكم في تقوية ناتجها من هذه الناحية لأنها تستطيع التحكم في قيمة الواردات وتحديد حد أعلى لها.
- ✓ يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن الصناعة تساعد على توفير فرص للعمالة ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من مشاكل في البطالة.
- ✓ تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية
- ✓ يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية
- ✓ يدعم قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على فع النمو في القطاعات.
- ✓ يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.
- ✓ تساهم في توفير العملة الصعبة للدولة لان التجارب القائمة تشير الى ارتفاع النسبة التي تشارك بها في تكوين إيرادات الدول من العملة الصعبة.

- ✓ تساهم في زيادة الدخل الوطني، وفي تحسين ميزان المدفوعات وذلك ليس فقط بمقدار ما ينفقه السواح والمسافرون اثناء رحلاتهم، بل عن طريق ما يطلق عليه في علم الاقتصاد لان الاستثمارات السياحية تؤدي الى سلسلة اخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى زيادة الدخول وهكذا.
- ✓ اتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات دعم التجارة والاستثمار الوطني؛
- ✓ تفعيل دور شركات تأمين الصادرات وتبسيط وشفافية إجراءاتها الإدارية؛
- ✓ تمويل صادرات المؤسسات بانتهاج أساليب أكثر شفافية، وتبسيط إجراءاتها الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة، وذلك عن طريق إدارة مصرفية عن بعد، متكاملة في خدماتها؛
- ✓ دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط بين الدول النامية.

خلاصة:

تشير احصائيات التنوع الاقتصادي للدول محل الدراسة إلى تطور كبيرفي مستوى تبنيه في الدول العربية، حيث تمثلت أهم اهتمامات الدول محل الدراسة بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية والتي تحقق قيمة مضافة لاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسية تنويع مصادر الدخل خاصة قطاعات الخدمات، وأدت تجارب الدول المعروضة في الدراسة تجاه التنويع الاقتصادي إلى تطور مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، كقطاع الصناعات التحويلية، قطاع التشييد والبناء والسياحة والزراعة.

خاتمـــة

تبنت الدول العربية على اختلاف مستوياتها التنموية سياسات اقتصادية عديدة ومتنوعة بغية تحقيق التنوع الاقتصادي المرغوب فيه، لتجنب وقوع أزمات ناجمة على صدمات تجارة خارجية، وبالاعتماد على التحاليل السابقة ، يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول النفطية والغير نفطية لأجل تحقيق سياسة تنوع اقتصادي اكثر صلابة تعتمد على موارد خارج المحروقات وتحقيق اقتصاد مرن مبني على عدة مجالات تساهم في التنمية وتحقيق اكتفاء ذاتي ، من قبل القطاع الخاص والحكومات والكيانات الدولية من أجل تحديد كفاءة الدول في مجال التنوع و هو ما يسهم بشكل فعال في تحفيز أنشطة تيسير التجارة الدولية وتنويع التصدير وله تأثير بالغ على حجم الصادرات من خلال تحقيق المزايا التنافسية و التنبؤ بكل المستجدات لتفادي أي تقلب مفاجئ قد يضر بأهداف الدول في تحقيق التميز والنمو لاقتصاداتها، إلا أنه لحد ألان جميع المعطيات تبين لنا عدم التخلي على المحروقات سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدول.

وقد تزايدت أهمية تنوع الاقتصادي كثيرا في الدول لسنوات الأخيرة، نظرا لتزايد الازمات العالمية التي أدت الى تأثر الدول النفطية بتذبذب في أسعار النفط ام بالنسبة للدول الغير نفطية كان تأثير عليها بالإيجاب نظرا لتنوع اقتصاداتها وعدم اعتمادها على النفط كادخل أساسي مما يؤدي الى زيادة عالمية في الأسعار وهذا الامر يلزم على الدول النفطية بتباع سياسات التنوع الاقتصادي لتفادي صدمات التجارة العالمية.

وإن من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز اثار التنوع الاقتصادي على صدمات التجارة الخارجية وفيما يلي سنستعرض اهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض أفاق الدراسة.

1. اختبار الفرضيات:

يمكن ان نلخص اهم النتائج المتوصل اليها كما يلي:

1.1 الفرضية الأولى:

تعتبر الدول الاكثر تنويعا اقتصاديا اقل تأثرا بمخاطر صدمات التجارة الخارجية كما ان الدول الريعية تتأثر سلبا وايجابا لصدمات اسعار المواد الاولية بحيث أن اختلاف اثار صدمات التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول حسب نوع الصدمة التجارية ودرجة تنوع اقتصادها وبالتالي يثبت صحة الفرضية

2.1 الفرضية الثانية:

كان أثر صدمات التجارة الخارجية الناجمة على الأزمات التي مرت بها دول العالم كأزمة سنة 2008 و2015 والتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط و الطاقة فتأثرت الدول النفطية ايجابا والدول غير النفطية سلبا بالتالي تحقق الفرضية الثانية.

2. نتائج الدراسة:

النتائج النظرية: تتلخص النتائج النظرية التي توصلنا لها من خلال الادبيات النظرية في النقاط التالية:

- ✓ اعتمادا على البيانات المتحصل عليها في تنوع الاقتصادي للدول العربية النفطية والغير نفطية تبين لنا انا التنوع الاقتصادي يلعب دور هام في بناء سياسات اقتصادية مرنة نظرا للمتغيرات المفاجئة التي تطرأ على الدول من أزمات عالمية وغلاء في الأسعار وحروب .... الخ، حيث ساهمت الدول العربية صادراتها بتنوع اقتصاداتها في شتى المجالات
- ✓ مما أدى الى تحقيق مداخيل متنوعة خارج المحروقات وساهمت الدول الغير نفطية في تقوية صادراتها بتنوع اقتصادها وتحقيق اقتصاد ريعيا قوي.
- ✓ يعتمد التنوع الاقتصادي على مساهمة الدولة بمنح رخص وتسهيل الإجراءات اللازمة في انشاء مصانع عامة وخاصة وكذلك الاهتمام بمجال الفلاحة لتحقيق اكتفاء ذاتي في

الغذاء ام بالنسبة للسياحة فلها دور هام في استقطاب السياح من مختلف دول العالم من أجل ادخال العملة الصعبة للدولة وتحقيق اقتصادا متنوع.

3. النتائج التطبيقية:

نذكر النتائج التي توصلنا اليها تبعا بحسب النماذج التي قدرت في الدراسة الميدانية:

- ✓ أظهرت النتائج معنوية التأثير الإيجابي للكفاءة في عمليات تحقيق تنوع اقتصادي وزيادة صادرات الدول العربية.
- ✓ يتضح من النتائج معنوية التأثير الإيجابي في تحقيق الدول العربية لتنوع متكامل يساهم في زيادة صادراتها.
- ✓ القوة التفسيرية للنموذج كانت مرتفعة جدا حيث وصلت الى 99.1 بالمئة تفسرها المتغيرات المدرجة في النموذج بينما 0.9 بالمئة تفسرها متغيرات أخرى.

4. التوصيات:

في نهاية بحثنا وعلى ضوء النتائج السابقة تبين لنا أن الامارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول بين الدول المدروسة في تحقيق تنوع اقتصادي مرن وكذا في تحقيق نسب عالية في حجم الصادرات فالإمارات دولة دائمة التطور والتميز حيث تسعى من خلال استراتيجية محكمة لتكون دولة عربية في مجال السياحة من خلال رؤيتها المستقبلية وبالتالي نلاحظ انها تسعى دوما لاقتناص فرص المنافسة العالمية، وتكثيف الاستثمار في البنى التحتية في شتى المجالات وعليه يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ تطوير البنى التحتية بشكل يسهل انسياب السلع والخدمات في مجال التصدير.
- ✓ تعزيز استخدام التكنلوجيا ووسائل الرقمنة الحديثة في تطوير مجالات استعمالها.
- ✓ يستحسن ان تعمد البلدان بعد كل اصدارللمؤشر الى كشف الأسباب التي أدت الى تراجع نتائجها ووضع خطط لمعالجة هذه الأسباب.

- ✓ ضرورة العمل على توفير العمالة الماهرة والاقل تكلفة لدعم قطاع الفلاحة، حيث يجب العمل على تأهيل وتدريب العمالة وبشكل خاص إذا كان الإنتاج موجه للتصدير ومن المفترض ان يتمتع ببعض المعايير الخاصة.
- ✓ دعم التواجد العربي الاقتصادي من خلال تحفيز التجارة والاستثمار بدل المعونات.

5. افاق الدراسة:

كأفاق لهذا البحث نقترح الموضوعات التالية:

- ✓ دراسة محاولة تعميم التنوع الاقتصادي على كافة الدول العربية.
- ✓ دراسة وتحليل كفاءة التنوع الاقتصادي وتقييمها لإدراك مدى نجاعتها في القياس.
- ✓ البحث في سبل الملائمة لتقليص الازمات التجارية العالمية وكيفية الخروج منها بأقل أضرار.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. حامد عبد الحسين الجبوري، منصة شبكة النبأ المعلوماتية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية 2016.

2. سعيد أحسن، مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة–2 كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، أولى مستر اقتصاد دولي،2020/2019.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. تجاني محمد العيد، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

2. فراحتيه ربح، مذكرة بعنوان تأثير جائحة كورونا على تمويل التجارة الخارجية جامعة محمد بوضياف "المسيلة "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص علوم تجارية.

3. وسام بوسالم، استراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. اطروحة لنيل شهادة ماستر. جامعة جيجل. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير وعلوم التجارية. قسم علوم الاقتصادية. موسم الجامعي 2021/2020.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1. سامح احمد زكى الحفنى بحث بعنوان إدارة الازمات، د س.

2. ضيف احمد. غزوز احمد. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.العدد19.تاريخ العدد2018.

3. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 3، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2001–2016) تاريخ النشر 2018/12/12.

4. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (دراسة اقتصادية)، عدد 3، تونس، 2010.

رابعا: المواقع الالكترونية:

1. بنك التنمية الريفية https://badrbanque.dz/
2. البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/home
3. دائرة الإحصاءات العام، 2022 قاعدة بيانات الأرقام القياسي لكميات الإنتاج الصناعي statisticsofjo
4. دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الثروة النباتية https://www.scad.gov.ae/MethodologyDocumentLib1
5. ديوان مركز الإحصاء القطري https://www.psa.gov.qa
6. المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء https://fcsc.gov.ae
7. مؤسسة الاقراض الزراعية https://www.unescwa.org/
8. صندوق النقد الدولي https://www.imf.org WEO
9. وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، قطاع الصناعة https://www.moec.gov.ae/
10. وزارة التخطيط السنوي للإحصاء https://archive.unescwa.org/
11. وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الامارات العربية المتحدة https://www.moccae.gov.ae/
12. وزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر https://www.mta.gov.dz/